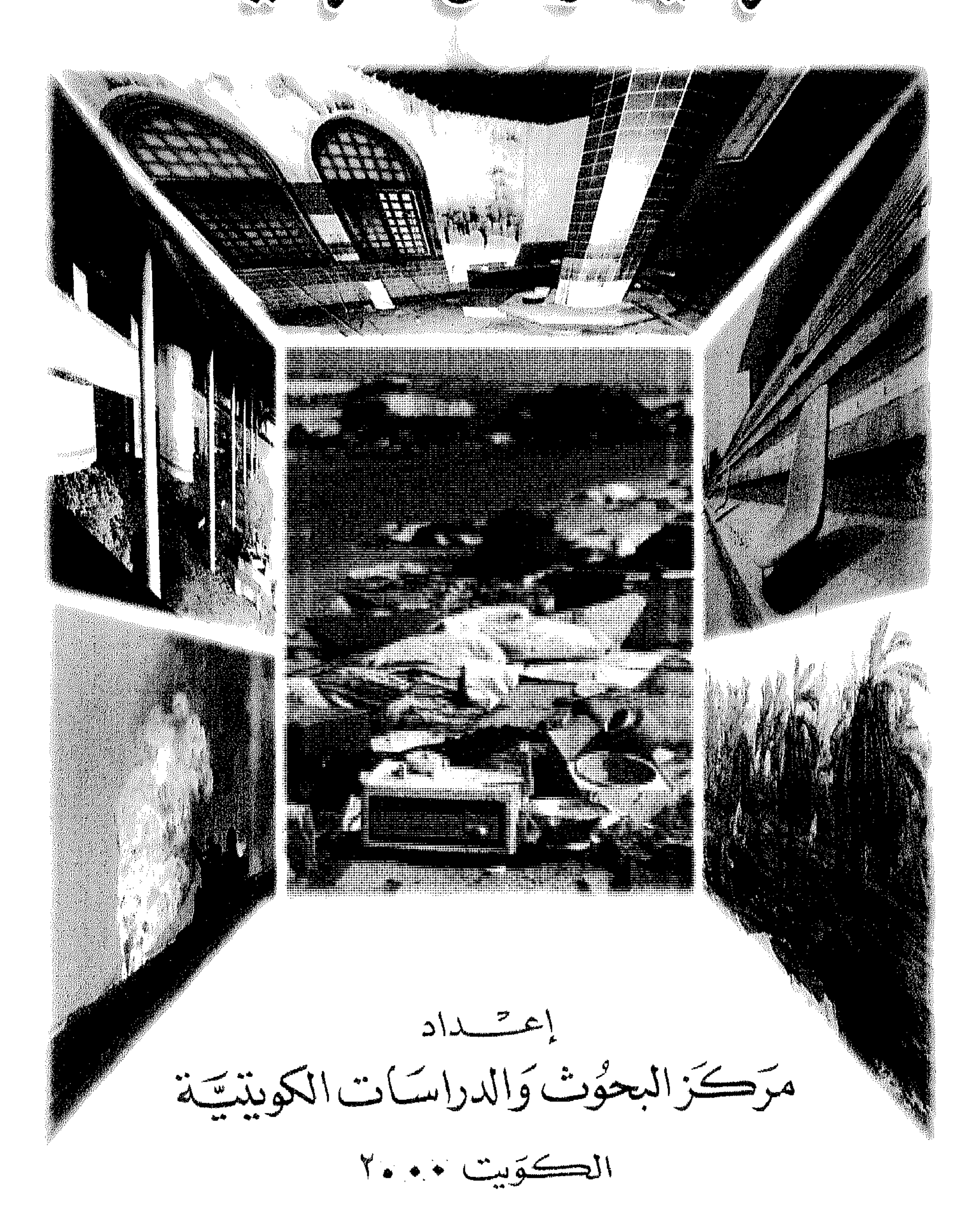
من سرق الكويت

قراءة في الوثائق العراقيّة



إعداد

مركز البحوث والدراسات الكويتيّة

الكويت ٢٠٠٠

من سرق الكويت

قراءة في الوثائق العراقية

إعـــداد

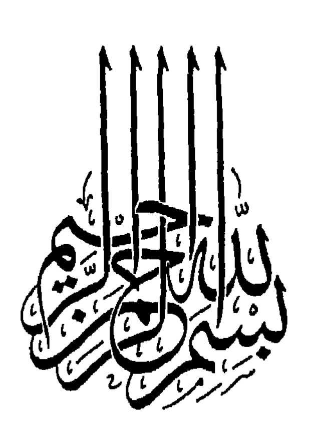
مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ٢٠٠٠

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

من سرق الكويت : قراءة في الوثائق العراقية/ إعداد مركز البحوث والدراسات الكويتية
ـ ط ٣ ـ الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٠م .
٦٤ ص ؛ صور ووثائق ؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٨-٣٠-٣٢-٩٩٩٠٦
١ . الكويت ـ الغزو العراقي ٢ . الكويت ـ السرقات العراقية . ٣- الوثائق العراقية ـ السرقات .
ديــوي ٩٥٣, ٨٠٩

ردمك : ٨-٣٠-٣٢-٩٩٩٠٦


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

صاحب العدوان العراقي الغاشم على الكويت عمليات سطو مكثفة على المؤسسات الرسمية والأهلية والممتلكات الخاصة بمختلف أنواعها، فقد أباح النظام العراقي لقادته وجنوده أن يأخذوا كل ما يشتهون، ينتزعونه عنوة من أهله دون حياء رادع أو ضمير وازع. ويقدم الصامدون من أبناء الكويت الذين عايشوا ذلك الاحتلال البغيض صورا شتى لأساليب السرقات التي كانت تتم في وضح النهار، وسجلت وسائل الإعلام قوافل المسروقات التي كان يتواصل تحركها على مدار الساعة باتجاه بغداد.

ولنا أن نتساءل: من قام بعمليات السرقة والنهب الشامل لدولة الكويت؟ . . وهل تمت تلك الأعمال على نحو عشوائي من قبل أفراد انتهزوا ظروف العدوان المسلح على البلاد، فهي بذلك تجاوزات فردية كتلك التي تحدث في حروب كثيرة؟

الإجابة تقدمها الدراسة العلمية الموضوعية لكتابات قادة النظام العراقي، والقرارات الرسمية الصادرة عنهم، والوثائق العراقية التي تركها جيش العدوان في أماكن تجمعاته ومراكز قياداته السابقة على أرض الكويت بعد هروبه المذعور وقت التحرير.

إن هذه الكتابات والوثائق والقرارات الرسمية العراقية تقدم لنا في وضوح قاطع - سوف تكشف عن تفصيلاته ووثائقه هذه العجالة - أن سرقة الكويت ونهبها كان أحد مكونات مخطط العدوان على الكويت الذي تم إعداده من قبل النظام العراقي على نحو يستهدف استئصال دولة الكويت من الخارطة، وأن يعامل الكويتيون - وفقا لنص وثيقة عراقية رسمية حددت كيفية معاملة الكويتيين - على اعتبار أن «جميع مواطني الكويت قد شاركوا في إيذاء العراق» وأنه وفقا لذلك «يجب أن يقتلوا» و«يجب أن نتفنن في إلحاق الأذى بهم»(١).

(١) محضر اجتماع علي حسن المجيد وزير الحكم المحلي العراقي ود. سبعاوي إبراهيم مدير المخابرات العراقية، وقيادات الجيش الشعبي والقوات الخاصة والأمن والشرطة في ٢٢/ ٨/ ١٩٩٠ لبيان توجيهات القيادة العراقية بشأن معاملة الكويتيين.

وانطلاقا من هذا التوجه أعلن النظام العراقي أن الكويت هي المحافظة العراقية التاسعة عشرة وهي بذلك لا ينبغي أن تتميز بميزات لا تحظى بها سائر محافظات العراق من حيث الإمكانات والخدمات، وفي هذا الإطار نفذت خطة سلب ونهب الكويت بمقتضى أوامر وقرارات رسمية تأمر بذلك، فلم يكن السلب والنهب نتيجة تجاوزات فردية أو ردود فعل عشوائية أو تصرفات من جهات غير مسؤولة بل كان سرقة ونهبا خطط له العدوان العراقي ومهد له بخطوات مرسومة وتم تنفيذه بقرارات وإشراف مسؤولي هذا النظام.

وفي الصفحات التالية نقدم الوثائق والأدلة التي تثبت ذلك.

من سرق الكويت ؟

نهب الكويت من مكونات المخطط المتكامل للعدوان العراقي

لقد كان الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ عملا تم الإعداد له ورسم تفصيلاته ومراحله خلال فترة طويلة من التجهيز والإعداد المسبق .

يذكر سعد البزاز الرئيس السابق لتحرير جريدة الجمهورية كبرى صحف العراق وأحد القيادات السياسية السابقين في نظام بغداد في كتابه : «حرب تلد أخرى» الذي يهدد فيه بحرب جديدة يقتص فيها العراق من الكويت مرة ثانية[1] ما يلي :

«إن العراقيين توصلوا في وقت مبكر بعد انتهاء الحرب مع إيران إلى أن حل المعضلات التي يعاني منها العراق لن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة ، وأن الدور الذي لعبه العراق في حماية الخليج يستحق أن يجعل دول هذه المنطقة تتحمل القسط الأكبر في إيجاد حل شامل وكلي لمجموعة مشكلات مركبة نتجت عن تضحيات كبيرة قدمها العراق من أجل الآخرين . . »

ويوضح سعد البزاز تكاليف هذه التضحيات والفاتورة التي ينبغي أن تدفعها الكويت ودول الخليج فيذكر أنها بلغت «٧٠ مليار دولار يضاف إليها ما أنفقه العراق من احتياطيه قبل بدء الحرب مع إيران ؛ والذي كان يزيد على ٥٠ مليار دولار ، وكانت المساهمات الضئيلة والرمزية التي قدمتها السعودية والإمارات وعائلة الصباح في حملات إعادة بناء العراق التي تلت الحرب قد عجلت في الاستنتاج بأن هذه الهبات المحدودة لن تقدم حلا» . **فليس المطلوب الحصول على بعض ما تملك الكويت ودول الخليج بل المطلوب كل ما يملكون .**

---

(١) كتب سعد البزاز هذا الكتاب وهو في السلطة وقبل أن يخرج من العراق ليقيم خارجها ، ولكنه لم يتراجع حتى الآن في مقابلاته التلفزيونية وأحاديثه عن إصراره على ما كتب وتأكيده عليه .

ويؤكد طارق عزيز هذا الحل الشامل للمشكلات العراقية التي يقف العراق فيها «على شفا انهيار اقتصادي محتم» بقوله : «كان لابد من حماية العراق بأسلوب الهجوم» .

ويوضح سعد البزاز هدف هذا الهجوم في كلمات لا تحتاج لشرح : «عندما يكون لديك جيش من مليون رجل لا تستطيع أن تؤكله فأرسله إلى أرض أخرى يأكل من أنعامها» (ص٥٢) .

ولا يخفي وزير الخارجية العراقية ذلك بل يبشر شعب العراق بأن ذلك سوف «يقدم للعراق دخلا يسدد به ديونه في غضون سنتين أو أربع» . فقرار استباحة أموال الكويت وإمكاناتها وإطلاق جيش العراق «ليأكل من أنعامها» كان هدفا أساسيا من أهداف مخطط العدوان على الكويت أعلنه قادة العراق ومسؤولوها .

الإعداد المسبق لخطة العدوان والنهب :

شهد عام ١٩٨٩ (العام السابق للعدوان) قدوم وفود رسمية عراقية إلى الوزارات والمؤسسات الحيوية وجهات البحث والمتاحف والجامعة وغيرها بدعوى الإفادة من تجربة الكويت المتقدمة في عملية إعادة بناء العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في نطاق التعاون «الأخوي»، وقد تكونت تلك الوفود من متخصصين في المجالات التي أوفدوا لها، وحرصت الكويت بروح الأخوة العربية ومن منطلق التعاون الصادق أن تفسح لهم المجال لتعرف كل ما تحتويه تلك المؤسسات وأبرز إمكاناتها وأجهزتها المتقدمة .

وحصل أعضاء تلك الوفود على كافة المعلومات والتفصيلات عما تحتويه مؤسسات الكويت . وحين حدث العدوان العراقي في عام ١٩٩٠ فوجئ العاملون في مؤسسات الكويت ووزاراتها وأجهزتها المختلفة بأعضاء من تلك الوفود التي قامت بالزيارات قبل العدوان قادمين مع قوات الجيش العراقي لإرشاده عما ينبغي الاستيلاء عليه ونقله مما تحتويه مؤسسات الكويت .

وقد ذكر الخبير بينون عضو بعثة هيئة الأمم المتحدة لحصر أضرار العدوان العراقي على المؤسسات الثقافية الكويتية أنه تبيّن أن :

«عبدالأمير المعلا وكيل وزارة الإعلام العراقي زار المكتبة المركزية في الكويت قبل الغزو بدعوى دراسة طريقة عملها وقد كانت تضم ٩٠ ألف مجلد إضافة إلى مجموعتين خاصتين من الكتب النادرة التي لم تعد تطبع، ومجموعة دوريات كاملة مجلدة، وأرشيفا كاملا من الأشرطة السمعية البصرية تضم التراث التقليدي الإسلامي والعربي، وتسجيلات للندوات والمحاضرات التي تقام بالكويت.

وقد تم في يوم ٧ يناير ١٩٩١ نقل جميع محتويات المكتبة المركزية تحت إشراف فني إلى بغداد وسرقة كافة محتويات المبنى حتى أجهزة التكييف.

ويتضح من طريقة السرقة أنها تمت على نحو دقيق مما يشير إلى توافر معلومات كاملة مسبقة عنها. وبنفس الطريقة تمت سرقة المؤسسات الرسمية الأخرى.

لقد كانت عمليات النهب تتم على نحو منظم مسبق الإعداد على أيدي متخصصين يعلمون تماما ما أتوا لنهبه.

وقد يتعجب من يقرأ هذه المعلومات، وقد يلوم البعض الكويت أو يتهمها بعدم الحذر الواجب. ولكن من عرف مدى ما قدمته الكويت من عون، ومساندة وأنها لم تدخر وسعا ولا جهدا في سخاء وصدق، وما بذلته الكويت حكومة وشعبا للوقوف مع العراق، وما كانت تجيش به صدور أبناء الكويت من الدعم والمؤازرة لجار عربي في محنته، سوف يدرك أن استقبال هذه الوفود وتيسير إطلاعها على كل ما يعين العراق على إعادة بنائه إنما هو حلقة في سلسلة هذا العطاء الأخوي لجار لصيق لا يمكن معه أن تقوم شبهة شك أو داعي حذر.

سرقة الكويت ونهبها تمت بقرارات وأوامر عراقية رسمية:

إن تنفيذ أهداف مخطط العدوان العراقي في مجال استباحة أموال الكويت وتحويلها إلى محافظة عراقية لا تتمتع بإمكانات وخدمات تفوق أي محافظة أخرى

جاء في صورة مجموعة قرارات على أعلى مستوى عراقي لتكتسب قوة وسرعة في التنفيذ.

ويتصدر هذه القرارات قرار وتوجيه من صدام حسين نفسه رئيس النظام العراقي نقله اللواء حسين كامل وزير الصناعة والتصنيع العسكري ووزير النفط بالوكالة وأحد أبرز قيادات نظام بغداد إلى المسؤول القيادي العراقي الأول عن الكويت المحتلة علي حسن المجيد وزير الحكم المحلي، وحرص على أن يكون ذلك في خطاب بخط يده وليس مطبوعا على الآلة الكاتبة، جاء فيه:

«وجه الرئيس القائد حفظه الله أن تتولى وزارة الصناعة والتصنيع العسكري جلب كل ما يمكن نقله من محافظة الكويت من مواد ومعدات وأجهزة تساعد في بناء شبكات الخدمات العامة (في العراق) وإعادة تشغيلها». (وثيقة رقم ١)

وقد أراد علي حسن المجيد أن يؤكد أن هذا التوجه كان معروفا لديه باعتباره هدفا متفقا عليه من أهداف العدوان على الكويت فكانت تأشيرته المسجلة على الرسالة «تم الإيعاز قبل وصول رسالة السيد وزير الصناعة والتصنيع العسكري»!

وتتوالى القرارات تنفيذا لهذا التوجه للاستيلاء على موجودات كافة القطاعات بالكويت ونقلها إلى العراق. وقد تبين من خلال مسح الوثائق والقرارات العراقية المتعلقة بالسرقات والنهب التي لحقت بالمؤسسات على اختلاف أنواعها وملكيتها في الكويت أن الكويت في فترة الاحتلال قد أعلنت أرضا مستباحة بمجموعة من القرارات والأوامر الرسمية نشير إلى مجموعة منها على سبيل المثال:

* قرار بنقل جميع أدوات ووسائل الدراسة في مراحل التعليم المختلفة إلى العراق.
* قرار مصادرة موجودات جمعيتي المكفوفين والمعوقين ونقلها إلى العراق.
* أمر إداري عراقي بالاستيلاء على ألعاب الأطفال بالمدينة الترفيهية بالكويت وبيعها.
* قرار مجلس قيادة الثورة بتسليم موجودات الخطوط الجوية الكويتية، وأموالها المنقولة وغير المنقولة إلى شركة الخطوط العراقية.

* توجيه من وزارة الصناعة والتصنيع العسكري بجلب كل ما يمكن نقله من الكويت.

* رسالة بخط يد عدي الابن الأكبر لصدام حسين يعلوها شعار الدولة الرسمي وعليها تأشيرة بنقل مطبعة كاملة بالنادي العلمي الكويتي إلى صحيفة عدي في العراق.

قرارات الاستيلاء والنهب الرسمية تشجع جهات أخرى:

إن صدور قرارات الاستيلاء والنهب للممتلكات الكويتية من أعلى الجهات الرسمية العراقية كان له أثره الواضح في تشجيع جهات أخرى للقيام بأعمال مماثلة، فشرطة النظام العراقي المسؤولة عن الأمن في الكويت خلال فترة الاحتلال صار أفرادها يقومون - وفقا لوثيقة صادرة من رئاسة الجمهورية العراقية - بعمليات سرقة منظمة تشترك فيها قوات النجدة والمرور من خلال محاصرة بعض أحياء الكويت التي بها محلات تجارية، حتى إذا تمت السرقة رفع الحصار!

ويبدو أن هذه العمليات استشرت لدرجة وصولها إلى ما وصفه الخطاب الموجه إلى كافة المعاونات بأنه «ظاهرة» مما دعا إلى مراقبتها!

ولقد شجع هذا التوجه العام لاستباحه أموال الكويت مجموعات من الشعب العراقي على القدوم إلى الكويت بسيارات والقيام بعمليات سلب ونهب، وتعبئة السيارات بما نهبوه والعودة إلى العراق وهم يمرون في مقدمهم ورجوعهم بسياراتهم المحملة على نقاط التفتيش العراقية الموجودة على مداخل ومخارج كل طرق الكويت دون أي اعتراض.

وقد وردت الشهادات الموثقة لذلك من شهود العيان الذين كانوا موجودين بالكويت خلال فترة الاحتلال إذ جاء في شهاداتهم بالمشروع التوثيقي الذي تم لتسجيل مجريات الأحداث اليومية في أثناء فترة الاحتلال: أن الشاحنات العملاقة كانت تقطع الطريق ذهابا وإيابا بين الكويت والعراق محملة بمخزون الكويت من أسلحة وسيارات ومعدات وأجهزة، وأن ذلك لم يتوقف حتى يوم انسحاب القوات العراقية من الكويت، حيث عثر في الدبابات والسيارات التي هاجمتها قوات

التحالف إلى جانب أشلاء الفارين على كمّ هائل من المسروقات المبعثرة على جانبي الطريق؛ الأمر الذي كشف كثيرا من فضائح العدوان وجرائمه.

فلقد تركت القوات الأسلحة والوثائق، وانصرف همهم الأكبر إلى سرقة الأجهزة والأموال والمعدات!!

إعلان الانسحاب من الكويت كان خدعة لتغطية عمليات نقل المسروقات إلى العراق

أعلن العراق في ٥ أغسطس ١٩٩٠ أنه سيبدأ في سحب قواته من الكويت في بيان أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي برئاسة صدام حسين.

وقد تم إثر ذلك تحرك قوافل متواصلة من السيارات إلى العراق لاحظ المواطنون ووسائل الإعلام المختلفة أنها مملوءة بممتلكات كويتية، وبوسائل نقل كويتية أبرزها حافلات شركة المواصلات الكويتية، والشاحنات التابعة للمؤسسات الحكومية والأهلية.

وخلال أيام تالية تبيّن أن هذا التصريح كان خدعة تهدف إلى تغطية عمليات النقل الشامل للممتلكات الكويتية إلى العراق فقد ظل الاحتلال العراقي مستمرا بعدها في الكويت حتى تم التحرير.

وقد أكد كريستين مندوب بريطانيا في مجلس الأمن في ٨ أغسطس ١٩٩٠ أن الدبابات العراقية ووسائل النقل المختلفة التي انسحبت من الكويت كانت تحمل الغنائم التي نهبها العراقيون.

لجان الأمم المتحدة للتعويضات تحققت من السرقات. ومجلس الأمن يصدر قرارا بإعادتها للكويت

ولم يستطع العراق فيما بعد أن ينفي ذلك بعد أن وثقت الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المعنية ذلك الأمر، وتحققت لجان التعويضات التابعة للأمم المتحدة من هذه

الجرائم، وصدرت قرارات مجلس الأمن مؤكدة ضرورة إعادة هذه المسروقات، ودفع التعويضات اللازمة عنها.

وقد أشرفت الأمم المتحدة -عن طريق لجانها المختصة- على إعادة بعض مسروقات الكويت، ولاسيما موجودات بنك الكويت المركزي من السبائك الذهبية، والعملات التذكارية وحاضنات الأطفال الرضع وإن أعيدت مهشمة، ولا يزال الكثير من الطائرات والمعدات العسكرية موجودا لدى العراق، وتم رصده بالأقمار الصناعية إبان الحشود التي قام بها العراق مؤخرا على حدود الكويت في أكتوبر ١٩٩٤.

والكويت لا تزال مستمرة في الإصرار على طلبها العادل باستعادة هذه المسروقات، ومواصلة العراق المراوغة وعدم الامتثال لذلك أحد الأسباب المهمة لاستمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الشرعية الدولية على هذا النظام لمدة تزيد على ست سنوات.

***

إن مركز البحوث والدراسات الكويتية يستهدف من هذا العرض الموجز إعطاء بعض الملامح السريعة عن جريمة سرقة الكويت خلال الاحتلال العراقي لها. والمركز قائم على إعداد دراسة تفصيلية مدعمة بالمزيد من الوثائق عن جرائم السرقات التي لا تتسع لها هذه العجالة.

غير أن الأمر في تقديرنا يقتضي وقفة متأنية أمام بعض الجرائم التي سبقت الإشارة إليها مقترنة بالوثائق الدالة عليها، لتكون إجابة دقيقة موثقة عن السؤال الذي طرحه هذا البحث: من سرق الكويت؟

كيف تمت سرقة الكويت؟

(نماذج من السرقات التي تعرضت لها المؤسسات الرسمية)

نستعرض فيما يلي بعض الأمثلة على السرقات والطريقة التي تمت بها. ونقتصر هنا على ما سجلته المصادر الحكومية. وما أكدته الوثائق العراقية. أما السرقات التي تمت في القطاع الخاص فهي أكبر من أن تحصر. ونظرة واحدة في أرشيف لجنة التعويضات عن خسائر العدوان العراقي على الكويت يتضح مقدار ما تعرض له المواطنون والتجار من خسارة جسيمة نتيجة نهب بيوتهم ومتاجرهم.

أولا : السرقات العراقية في القطاعات التعليمية :

قام النظام العراقي أثناء احتلاله للكويت بسلب ونهب كل ما يمكن أن يخدم أو يعين الإنسان الكويتي على تحقيق طموحاته في شتى المجالات صحية أو علمية، أو ثقافية، أو تربوية، أو اقتصادية، وما لم يتم سرقته ونقله إلى العراق قام النظام نفسه بتخريبه وتدميره معتقدا أنه بذلك يقضي على إنجازات هذا الشعب ويؤخر مسيرته التنموية.

إن ما أصاب المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية من نهب وسرقة وتخريب دون مبرر أو منفعة ترجى قد أذهل كل من اطلعوا على حجمه ومداه، فقد نهبت المكتبات العامة والجامعية، والمعامل والمختبرات والمدارس والجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومؤسسات الإعلام والطباعة والنشر. وهو ما سجلته تفصيلا بعثة اليونسكو للتعرف على ما أصاب المؤسسات الثقافية والتعليمية من أضرار خلال فترة العدوان.

ونتساءل، إذا كان ما فعله التتار بمكتبات بغداد التي ألقيت في نهر دجلة لا يزال حتى اليوم حديثا يتردد، ويضرب به المثل في البربرية والهمجية، ترى ماذا سوف يسجل التاريخ من صفحات سوداء حول مذبحة الثقافة والعلم في الكويت؟

إنها صفحات سجلتها الوثائق العراقية وبعثات المنظمات الدولية في تقاريرها عما أحدثه العدوان العراقي لتكون أدلة دامغة تدين هذا النظام على مر التاريخ، وتؤكد بشكل صارخ الأسلوب الذي تمت به سرقة المؤسسات العلمية والثقافية وموجوداتها.

ويكفي أن ننقل هنا عبارة مما أورده السيد جون بينون عضو وفد هيئة الأمم المتحدة لحصر الأضرار التي لحقت بالمؤسسات التربوية والعلمية والثقافية ومؤسسات البحث والاتصال بالكويت من جراء العدوان العراقي في تقريره عقب زيارته للكويت في مارس ١٩٩١ :

«إن جميع المدارس العامة والخاصة قد نهبت وسلبت، وأن التدمير والتخريب أثر في المدارس والأثاث والمعدات التعليمية . . وأنه بالنسبة للمعدات فإن القليل المتبقي منها قد دمر بطريقة حقود».

وضرب مثلا بما حدث من نهب في جامعة الكويت «نهبت جميع الكليات، وألقيت جميع محتويات الملفات على الأرض، وترك الجنود العراقيون بصماتهم وتعليقاهم وأنقاضهم إضافة إلى تشويه وتدمير شمل حتى الحوائط والأرضيات والسقوف باستخدام الأدوات الحادة، وحتى النظام الهاتفي للجامعة قد تم تدميره وسرقت مفاتيح الكهرباء».

ويختتم التقرير ذاكرا أن «٩٨٪ من معدات الجامعة تم سرقتها وأن التقدير المبدئي لذلك يبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي»(١)

أما خبيرا اليونسكو لحصر هذه الأضرار هما السيدان آر ريفز R. Reeves وجون الفيك J. Elfick فإن تقريرهما ينضح بألم مرير :

(١) تقرير بينون وارد ضمن تقارير هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو وكذلك تقارير ريفز وألفيك وأمان كلها واردة في دراسة سليمان العنيزي الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة: «العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بالكويت». مركز البحوث والدراسات الكويتية ١٩٩٣.

«ربما كان من طبيعة الجيوش أن تدمر المباني وأن تسرق الأشياء للاحتفاظ بها لكن ما يدعو للأسى والحسرة أن نرى لعب الأطفال مهشمة في المدارس التي احتلتها القوات العراقية وأن نجد سجلات التلاميذ التي تحوي بيانات تقدمهم الدراسي ملقاة تحت أكوام القمامة على الأرض، كل شيء رأيناه كان عكس ما تهدف إليه اليونسكو علي خط مستقيم».

ويذكر البروفسور أمان عميد كلية الدراسات العليا للمعلومات والمكتبات بجامعة وسكونسن بميلاواكي بالولايات المتحدة الأمريكية في تقريره الذي قدمه إلى اليونسكو عما لحق مكتبات الكويت من أضرار:

«لقد تركتني زيارتي للكويت بعد تحريرها في ذهول وصدمة رغم أن زيارتي جاءت بعد تسعة أشهر من تحرير الكويت تم خلالها عمليات تعمير كثيرة» ويذكر في تقريره: «لقد كانت الكتب المطبوعة بطريقة بريل للمكفوفين تستخدم وقودا لعمل وجبات الأكل للجنود».

«وكانت الكتب تستخدم لرفع السيارات وسرقة إطاراتها».

كما يشير إلى ما حدث للمركز الوطني للمعلومات العلمية التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية من حرق وتدمير كامل لكل محتوياته، ويسجل ألمه لهذه الخسارة العلمية التي لم يسلم منها شيء حتى «مكتبة المركز التي تمثل معلومات علمية ظلت تنمو وتتضخم على مدى أكثر من عشرين عاما، ولا يمكن إحلالها إلا جزئيا، وأن هذا الأمر سوف يستغرق عدة سنوات».

وتجدر الإشارة إلى أننا في هذه العجالة يصعب أن نقدم كل الوثائق العراقية التي عثر عليها، والمتعلقة بالسرقات، ولكننا نقدم نماذج منها ومن الواضح أن نصيب المؤسسات العلمية والثقافية من التدمير والنهب والسلب كان النصيب الأوفر.

فالوثيقة رقم (٢) والمعنونة «تقرير لجنة جرد المخطوطات بكلية العلوم جامعة

الكويت» عبارة عن تقرير قدمه المكلفون بذلك من المسؤولين العراقيين في الجامعات بأمر وزاري رقم ١٥٨١٨ في ١٣/ ١٠/ ١٩٩٠، وهم ممثلو الجامعات :

- المستنصرية : د. رياض عبدالحسين.
- بغداد : د. فاروق عوني.
- البصرة : د. كوركيس عبدالله.
- الكويت : د. عدنان ياسين محمد[١].

ويسجل التقرير بجلاء عملية النهب الكامل المنظم لكافة الأجهزة والمعدات والأدوات الموجودة بكلية العلوم، كما يوضح أن المواد التي تشكل خطورة في نقلها تقرر إتلافها وإعدامها، ويشير ذلك إلى ما يأتي :

- ترك المختبرات دون رعاية وهي تعج بكائنات ميكروبية دون الاكتراث بمشكلات التلوث التي قد تنجم عن ذلك.
- نقل موجودات الورشة المركزية بالكامل والأدوات والمعدات الزجاجية الموجودة بالمخازن.

ومن المحزن المؤلم أن الذين أشرفوا على عمليات السرقة والنهب للمؤسسات العلمية كانوا يحملون ألقابا علمية عالية، ويلقبهم الناس بالمثقفين والمربين، ومع ذلك غلبت عليهم أحقادهم وأطماعهم الشخصية وهذا الأمر توضحه الوثيقة رقم (٣) وهي تتضمن تقريرا مقدما من العميد العراقي الذي عين للإشراف على كلية العلوم بجامعة الكويت يرفعه إلى المسؤولين حول مشكلة التجاوزات التي قام بها عمداء ومسؤولو الجامعات العراقية الذين حضروا لاقتسام موجودات كلية العلوم وتسلم أنصبتهم المخصصة لهم.

ويقول ذلك المسؤول في الوثيقة :

«قامت وفود الجامعات كافة بالتجاوز على حصص بعضها البعض من

(١) معين من قبل سلطات الاحتلال العراقية، وضالع في جريمة السرقة والنهب.

موجودات المختبر وغيرها خلافا للخطة المركزية التي وضعت لهذا الغرض وكلفت بها تلك الوفود تحريرا، وتراوحت تلك التجاوزات بين الحالات الشديدة والحالات البسيطة كما قام بعض الوفود بالاستحواذ على موجودات المختبرات العائدة لجامعات غير تلك التي قامت بالاستحواذ».

وهكذا يتضح دون أدنى ريب أنها عملية سرقة منظمة وضعت لها خطة مركزية، ووزعت فيها الأنصبة بخطابات رسمية، وجاء عمداء الكليات للحصول على أنصبتهم من تجهيزات جامعة الكويت، وأشرف على ذلك أساتذة وعلماء اختلفوا على الأنصبة وتجاوزوها، وكان طابع الحقد وعدم المبالاة هو الطابع الغالب، كما يشير التقرير إلى أن أكثر من غرفة من الغرف الحاوية لمواد ومركبات مشعة قد فتحت أبوابها عنوة وتركت، وأن كميات الإشعاع ودرجة تأثيره غير معروفة.

ولعلها أول مرة في التاريخ المعاصر تقوم فيها الجامعات ومسؤولوها بتنظيم وتنفيذ عملية سرقة شاملة لدولة أخرى ويرتكبها أكاديميون مؤتمنون على الفكر والثقافة.

أما الوثيقة رقم (٤) فهي تؤكد أن أموال الكويت وممتلكاتها أصبحت لقمة سائغة، الكل يسرق ما تقع عينه عليه، فها هو ذا عميد كلية العلوم آنذاك يشكو من سرقة المختبر السيار من الكلية دون علمه.. وتشير الوثيقة إلى أنه قبل حادثة سرقة المختبر كان قد تم توزيع كافة موجودات كلية العلوم من قبل لجنة وزارية، على مختلف الجامعات العراقية بحيث تسلمت كل جامعة نصيبها من المسروقات.

والوثيقة رقم (٥) هي صورة طبق الأصل من رسالة عدي صدام حسين بخط يده بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٠ إلى علي حسن المجيد محافظ الكويت في أثناء الاحتلال يطلب فيها فك مطبعة النادي العلمي الكويتي وهي مطبعة إلكترونية متقدمة لطباعة الصحف ونقلها إلى اللجنة الأولمبية العراقية في بغداد وقد أشر علي حسن المجيد بالخط الأحمر موافقا على نقلها ونقل ملكيتها.

أما الوثيقة رقم (٦) المؤرخة في ٢/ ١٠/ ١٩٩٠ والصادرة عن علي حسن المجيد فهي أمر سري وعاجل بنقل :

«جميع الموجودات بكافة أنواعها من جامعة الكويت والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية وحتى رياض الأطفال إلى العراق» .

وتمثل الوثيقة رقم (٧) بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٩٠ مرجع رقم م ع/ ٣٦/ ٩٠ دليلا دامغا آخر يؤكد حرص العراقيين على تفريغ الكويت من كل ممتلكاتها وما أنجزته من تقدم علمي وتقني خلال مسيرتها التنموية ، فهي رسالة من مدير معهد الكويت للأبحاث العلمية المعيّن من قبل النظام العراقي د. نجاح عبود حسين لسرقة زوارق بحرية من نادي اليخوت ونقلها إلى مركز علوم البحار بجامعة البصرة .

ثانيا : السرقات في المؤسسات الثقافية والإعلامية :

تم توثيق السرقات في المؤسسات الثقافية والإعلامية في عدد من التقارير المحايدة التي أعدها خبراء من منظمات دولية كاليونسكو ومنظمات عربية وإسلامية مثل تقرير وفد المنظمة العربية (إليكسو) وتقرير وفد المنظمة الإسلامية (إيسيسكو) ، الذين كلفوا رسميا من منظماتهم بالتوجه إلى الكويت بعد التحرير مباشرة والتحقيق فيما تم من سرقة ونهب للممتلكات الثقافية في الكويت ، وهي بذلك تقارير محايدة واضحة المصداقية باعتبارها تقارير علمية تلتزم بالدقة والتحري ، وقد تم اختيار من كلفوا بإعدادها من بين الكفايات العالمية المشهود لها بالقدرة والمكانة ، وقد سجلت هذه التقارير ما يلي :

* تم تفكيك معظم أجهزة الإنتاج في مؤسسات الإعلام ونقلها من قبل القوات الغازية ، حيث تم سرقة المعدات السمعية - البصرية المتخصصة ومعدات الإضاءة وقطع الغيار المختلفة ، إضافة إلى سرقة الكاميرات الحديثة ، واثنتي عشرة سيارة مجهزة بالكامل لنقل الأخبار الخارجية وجميع الوصلات التلفزيونية الخاصة بالإدارة والتحكم وكذلك محتوى مكتبة التليفزيون .

* معدات الترجمة ووحدات العنونة الآلية وأجهزة المؤثرات الخاصة قد تم تفكيكها وسرقتها من قبل القوات المحتلة، وجميع أفلام الكارتون والتسجيلات الصوتية والمرئية لجلسات مجلس الأمة منذ عام ١٩٦٢، إضافة إلى محتويات وأجهزة مركز التوثيق والترابط وبنك المعلومات.

* سلبت جميع مكتبات الصحف -الحكومية ومنها والخاصة- وآلات الطباعة وأجهزة الكمبيوتر والمعدات والأثاث ونقلت إلى بغداد، كما تم الاستيلاء على وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

* كان النهب شاملا لمكتبات التعليم العالي، فقد شمل الكتب والأرفف والمعدات التي نزعت جميعها من أماكنها، والأثاث والسجاد والتوصيلات الكهربائية. كما تم تدمير فهارس مجموعة الكتب الأجنبية.

أما معهد الكويت للأبحاث العلمية فقد سرقت جميع محتوياته من الأبحاث العلمية والكتب والدوريات والتقارير بطريقة منظمة ومدروسة، وكذلك الحال مع كافة الأجهزة الإلكترونية المتقدمة، ولا يوجد شيء في المعهد قد نجا من السرقة.

* سرقة وتدمير مكتبات المؤسسات العربية والدولية التي كان لها فروع في الكويت، ومنها: المعهد العربي للتخطيط المنبثق عن الجامعة العربية، واللجنة الوطنية الكويتية لليونسكو ومكتبتها الوثائقية، ومكتبة برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية للدول العربية التابع لمنظمة اليونسكو، والمركز العربي للبحوث التربوية التابع لمكتب التربية العربي لدول الخليج ومعهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية.

* سكب مواد قابلة للاشتعال في جميع أرجاء متحف الكويت الوطني للتأكد من أن المبنى بكامله لن يبقى فيه إلا الحطام، وذلك بعد أن قام العراقيون بنهب جميع محتوياته من مجموعات مملوكة للدولة، ومجموعات خاصة بالأفراد،

ومجموعة الفن الإسلامي التي كانت تمثل جزءا عظيما من مبنى المتحف الوطني وهي تضم ٢٠ ألف قطعة تمثل اثني عشر قرنا منذ العصور الإسلامية الأولى، بالإضافة إلى مجموعات من السجاد النفيس، والقيمة الأثرية لكل ذلك لا تقدر بمال.

إنها عملية تدمير إجرامية تمت عن عمد لتغطية السرقة.

وللتدليل على صحة ما جاء في هذه التقارير من معلومات حول سرقة المؤسسات الثقافية والعلمية والتربوية والتراثية ونهبها، يكفي أن نشير إلى الوثيقة رقم (٨) بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٠ والصادرة عن علي حسن المجيد إلى قيادة الجيش الشعبي لمنطقة الكويت، والمعنونة «نقل مواد»، وفيها يوافق بصفته محافظ الكويت في أثناء فترة الاحتلال على نقل المواد الطباعية والإذاعية والتلفزيونية من الكويت إلى بغداد وتسليمها إلى مؤسسات وزارة الثقافة والإعلام بها.

والسؤال الذي يطرح نفسه.. كيف سيتم تبرير هذه الممارسات أمام التاريخ والأجيال القادمة من قبل النظام العراقي الذي دقت طبوله وأبواقه طيلة فترة الغزو والعدوان على الكويت بشعارات الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة؟ فأي رسالة خالدة قام بها هؤلاء الذين نهبوا وسرقوا ودمروا مقومات الحضارة والثقافة العربية في الكويت، وموروثاتها التاريخية؟

ثالثا: السرقات في المجال الصحي:

إن جرائم النظام العراقي من سرقة ونهب وتخريب وتدمير في المجال الصحي تفوق حد التصور، وقد انعكس ذلك على مستوى الخدمات الصحية بالكويت في أثناء فترة الاحتلال، حيث تدنى مستواها بشكل كبير، على الرغم من تميز هائل للوضع الصحي كانت تتمتع به الكويت قبل الاحتلال.

وقبل استعراض أدلة الإدانة المتمثلة في الوثائق العراقية التي خلفها العدو بعد فراره مدحورا من الكويت، والتي تثبت قيام أفراد النظام العراقي بعمليات سرقة منظمة لمحتويات المستشفيات والمستوصفات ومخازن وزارة الصحة، نشير في إيجاز

إلى حادثة هزت ضمير العالم أجمع، وهي واقعة سرقة حضّانات الخدج من مستشفى الولادة ونقلها إلى العراق مما أدى إلى وفاة الأطفال الخدج الذين شاء قدرهم أن يوجدوا بالمستشفى خلال تلك الفترة القاسية.

ولعل الدليل القاطع على قيام أفراد النظام العراقي بارتكاب تلك الجريمة الشنعاء هو قيام العدو العراقي بإعادة هذه الحضانات إلى دولة الكويت على أيدي مراقبي الأمم المتحدة ضمن أغراض أخرى كان قد سلبها من الكويت، ومن العجيب أن يتصور سفير العراق لدى جامعة الدول العربية في حديث له في شهر يناير ١٩٩٧ أن إعادة الحاضنات قد نسي فينكر في حديث تلفزيوني أي سرقة عراقية للحاضنات!

ومن خلال دراسة الوثائق العراقية دراسة متأنية فاحصة يتبين بكل جلاء أن النية كانت مبيتة لسرقة ونهب المستشفيات الكويتية، وقد خطط لذلك ضمن استراتيجية مخطط العدوان العراقي الغادر.

فالوثيقة رقم (٩) الصادرة بتاريخ ١٥/٩/ ١٩٩٠ تشير إلى طلب المدير العام العراقي المشرف على دائرة صحة الكويت في أثناء الغزو عبدالجبار عبدالعباس من محافظ الكويت آنذاك علي حسن المجيد الموافقة على غلق العديد من المراكز الصحية بالكويت بحجة عدم الحاجة إليها ونقل الأجهزة والمستلزمات والأثاث والأدوية إلى بغداد، وبطبيعة الحال تمت الموافقة على ذلك تحت حجج واهية اختلقها العراقيون مثل قلة أعداد السكان الكويتيين الموجودين بالكويت، ناسين أو متناسين أنهم قاموا بتشريد ثلاثة أرباع المواطنين خارج الكويت بسبب الغزو، كما تعمدوا إهانة الكويتيين والقبض عليهم وترويع أسرهم حتى يضطروا إلى مغادرة وطنهم مرغمين، وبذلك تخلو الكويت لهم ويقومون بسلبها ونهبها كما يحلو لهم.

ويؤكد ذلك ما جاء بالوثيقة رقم (١٠) والمؤرخة في ٢٤/٨/ ١٩٩٠ وهي صادرة عن المسؤول نفسه المشار إليه في الوثيقة السابقة محافظ الكويت آنذاك علي حسن المجيد، وهي تشير إلى وجود كميات من الأدوية المستوردة في ميناء الشويخ والمطلوب نقلها إلى ميناء أم قصر أو البصرة.

ولم يكن العراقيون يضيعون الوقت كثيرا، بل حرصوا على تنفيذ السرقة والسلب بأسرع وقت ممكن ففي اليوم نفسه ٢٤/٨/ ١٩٩٠، صدرت الموافقة على نقل هذه الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة (انظر الوثيقة رقم ١١). وتشير وثائق أخرى إلى الاستيلاء على مستلزمات طبية في مخازن المطار ومخازن المناطق الصحية في شتى أنحاء الكويت. كما تشير إلى الأمر بتخصيص (١٠) شاحنات لنقل الأجهزة والمستلزمات والمعدات الطبية المتوافرة في مشروع مكافحة القوارض والحشرات في الكويت، وهكذا لم يكتف العراقيون بسرقة المستشفيات والمراكز الصحية، بل نشطوا في نهب المواد اللازمة للمحافظة على نظافة الكويت من الحشرات، ولعل الرقم عشر شاحنات لنقل المواد من مخزن واحد فقط يشير إلى الكم الهائل الذي سرقه العراقيون من الأجهزة والأدوات الطبية والأدوية وغيرها.

رابعا: السرقات في المجال النفطي:

قام العراقيون في أثناء فترة احتلالهم للكويت بالسرقة والنهب والتخريب للمعدات والآلات وقطع الغيار والأجهزة الخاصة بالمؤسسات والشركات النفطية. وقاموا بنقل الكثير منها بأسلوب منظم ومخطط إلى العراق. بل إن العراقيين قد حددوا -كما تؤكد الوثائق التي خلفوها بعد اندحارهم من الكويت- المواد التي يتم نقلها وأسماء المشرفين على عمليات النقل وأساليب النقل والجهة التي تنقل إليها المواد، وما تم في القطاع النفطي شاع تطبيقه في كل المرافق الأخرى للدولة.

فها هو ذا وزير الصناعة والتصنيع العسكري ووزير النفط بالوكالة آنذاك حسين كامل حسن وبتوجيهات من رئيسه صدام حسين، يطلب -في وثيقة رسمية- إلى زميله وزير الحكم المحلي العراقي علي حسن المجيد تسهيل جلب كل ما يمكن نقله من الكويت من مواد ومعدات وأجهزة، بل إنه كما جاء بالوثيقة رقم (١)، الصادرة بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩١ يطلب إليه مباشرة العمل فورا في عمليات النقل بعد أن تم تشكيل فريق العمل الذي سيقوم بعملية السرقة (وقد سبقت الإشارة إلى ذلك).

وكانت عمليات نقل المواد من الكويت إلى العراق هي المحور الرئيسي لاجتماعات كبار المسؤولين العراقيين، فكما يتضح من الوثيقة رقم (١٢)، وهي

محضر اجتماع لمديري بعض المصانع في الكويت في أثناء المحنة، فإن البند الرابع من الاجتماع قد خصص لمناقشة «عمليات نقل المواد والمعدات من مصانع النداء (النداء هو الاسم الذي أطلقه الغزاة على مدينة الأحمدي، ويقصد بمصانع النداء المصانع التي تزدحم بها منطقة الشعيبة الصناعية) إلى خور الزبير بالعراق.

وتشير هذه الوثيقة ووثائق أخرى تلتها إلى أنه بعد مناقشة هذا البند، تم تحديد ما يتم سرقته ونقله من الكويت بدءا بأسلاك الكهرباء وانتهاء بأكبر المعدات، مع تخصيص عربات خاصة لنقل أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة الدقيقة من مخازن إدارة الشعيبة والدوحة وغيرها مع تحديد مهام الكادر (الأشخاص) لأغراض نقل المواد الموجودة «حاليا» في مصانع النداء، وتعزيزه بكوادر أخرى إن تطلبت العملية ذلك.

خامسا: سرقة الأموال الكويتية وتملكها:

إن الكتابة عن تدمير الأموال الكويتية وسرقتها من قبل القوات العراقية تحتاج إلى أسفار عدة، لذلك سوف نقتصر في هذا المجال على ما ورد في الوثائق العراقية فقط.

إن الحكومة العراقية اتبعت سياسة الأرض المستباحة عندما احتلت الكويت حيث تم تدمير أغلب المرافق الحيوية ونهب المعدات والأجهزة والمواد حتى صارت مناظر الشاحنات المحملة بالأموال والممتلكات الكويتية المتجهة إلى العراق من المناظر المألوفة في أثناء الاحتلال.

ونستعرض فيما يلي بعضا من الوثائق العراقية الدامغة المتصلة بهذا المجال، والتي تم العثور عليها بعد هروب القوات العراقية مذعورة عند تحرير الكويت. ففي ١٨/ ١١/ ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٤٢٣ بحل شركة النقل العام الكويتية على أن تؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة وحقوقها إلى المنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد (انظر الوثيقة ١٣) ويعني هذا القرار كغيره من القرارات الجائرة التي أصدرها

النظام العراقي شلّ الحياة في الكويت حيث أغلبية الحافلات المملوكة للشركة تقوم بنقل المواطنين والمقيمين إضافة إلى نقل التلاميذ من المدارس وإليها.

أما الوثيقة رقم (١٤) وهي وثيقة سرية موقعة من مدير جهاز المخابرات العراقي سبعاوي إبراهيم وموجهة إلى ديوان الرئاسة ومعنونة «إجابة» فتكشف بوضوح أن الفيلق الثالث استولى على ١٨ شاحنة تعود إلى إحدى الشركات، كما تم الإيعاز في الفقرة (٥) من الوثيقة إلى وزارة المواصلات بالاستيلاء على باقي الشاحنات للاستفادة منها في العراق، فلم يكتفوا بسرقة بعض الشاحنات بل حرصوا على سرقة جميع الشاحنات بهدف إفراغ الكويت من كل مقومات الحياة.

وتطالب الوثيقة رقم (١٥) بتاريخ ٤ أيلول ١٩٩٠ في البند (أ) بوضع اليد فورا على كافة الموجودات في المواني والمخازن والمجمعات بغض النظر عن عائديتها، أما البند (جـ) من الوثيقة فيشير إلى نقل الموجودات والبضائع والمواد إلى بقية محافظات القطر.

لقد خلف العدو وراءه كما هائلا من الوثائق كل منها تكشف عن جريمة سرقة لنوع معين من المواد، ويتطلب استعراضها عددا من الأسفار ليتسنى حصر سرقاته وجرائمه، فإحدى الوثائق تشير إلى نقل معامل كاملة بدعوى حاجة منشآت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري العراقية إليها.

أما ذهب الكويت ومجوهراتها وأموالها المودعة في البنوك الكويتية فلم تسلم كلها من السرقة الرسمية، ولعل السرقة الكبرى التي قاموا بها والتي يعرفها العالم أجمع والمتمثلة في سرقة البنك المركزي ستظل وصمة عار في جبين النظام العراقي.

وتكشف لنا وثيقة سرية للغاية صادرة من مكتب علي حسن المجيد الحاكم العسكري العراقي في الكويت في ٥/ ١/ ١٩٩١ عن تفصيلات ما سرق من كميات الذهب من البنك المركزي الكويتي ومن سوق الذهب ومن البنوك الأخرى ومنها البنك الأهلي وقد تم ذلك كله بإشراف لجنة مشكلة «بأمر رئاسة الجمهورية» كما تم نقل كل هذه الكميات إلى البنك المركزي العراقي في بغداد [الوثيقة رقم ١٦].

النظام العراقي يعترف بالسرقات

بعد كل هذه الوثائق العراقية التي عرضناها سوف يسمع القارئ من مسؤولين عراقيين كسفير العراق إلى جامعة الدول العربية (نبيل نجم) إنكارا قاطعا لكل ذلك ووصفا لكل ما ذكر بأنه دعايات ضد العراق «حامي بوابة العرب الشرقية» وذلك نهج سار عليه النظام العراقي في كل تعاملاته: إنكار وتحد وادعاء بأن العراق هدف للادعاءات لما يقوم به من دور بطولي في حماية العرب. وحين يشتد الضغط ويضيق عليه الحصار يظهر بعض الحقيقة معلنا أنها كل ما عنده، فإذا انكشف الأمر وظهرت الحقائق كاملة سكت دون تعليق.

وقد وضح للعالم هذا النهج في إنكاره لوجود أي أسلحة للدمار الشامل لديه ثم اعترافه بها.

وقد سلك النظام العراقي هذا النهج نفسه فيما يتصل بما قام به من سلب ونهب فأنكر تماما ثم اعترف بذلك.

ونشير هنا إلى ما ذكرته وكالات الأنباء في ٦ من مارس ١٩٩١ عن إذاعة نظام بغداد:

«أن العراق قرر إعادة الأصول التي استولت عليها القوات العراقية بعد غزو الكويت»، وذكر راديو بغداد: «أن القرار يأتي تطبيقا لقرارات مجلس الأمن، وتم تكليف وزارة الخارجية العراقية نقله إلى بيريز دي كويار السكرتير العام للأمم المتحدة».

كما ذكرت مصادر الأمم المتحدة في ١٧ من مارس ١٩٩١ أن سفير العراق لدى الأمم المتحدة عبدالأمير الأنباري قدم معلومات إلى رئيس مجلس الأمن حول نوعية الممتلكات التي أخذها الجنود العراقيون من الكويت، وقال: إن حكومته مستعدة لإعادة هذه الممتلكات لأي شخص أو أية منظمة تعينها الأمم المتحدة.

وكان السيد محمد أبوالحسن سفير الكويت لدى الأمم المتحدة قد قدم قائمة إلى الأمم المتحدة في وقت سابق، وقال إن إجمالي قيمة المسروقات يقدر بحوالي مائة ألف مليون دولار ويتضمن هذا التقرير أشياء مثل الذهب والعملة الكويتية واللوحات والقطع الفنية التي سرقت من المتاحف بالإضافة إلى طائرات حربية.

وفي خبر آخر أذاعته وكالات الأنباء العالمية عن مصادر الأمم المتحدة في ٢٧ من مارس ١٩٩١ أن العراق أبلغ الأمم المتحدة رسميا أن في حوزته ممتلكات كويتية تتكون من سبائك ذهبية قياسية، وعملات نقدية تبلغ قيمتها الإجمالية ١٠٦٠ مليون دولار، وقد ورد ذلك في خطاب من الحكومة العراقية سلمه عبدالأمير الأنباري مندوب العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، وجاء في الخطاب أن الممتلكات تتكون من الآتي:

١- ٣٢١٦ سبيكة ذهبية قياسية تزن الواحدة ٤٠٠ أوقية ذهب ويتفق هذا مع التقدير الكويتي..

٢- ١٧١ مليونا و٩٥٣ دينارا كويتيا.

٣- ٣٤٩ ألف دينار كويتي في شكل مسكوكات نقدية من فئات مختلفة.

ويعزز كل ذلك ويؤكده أن محطات التلفزة في العالم بأسره نقلت إلى مشاهديها في القارات الخمس وقائع تسليم وتسلم بعض هذه المسروقات تحت إشراف الأمم المتحدة، وبتوقيعات مندوبيها كشهود إثبات على إعادة بعض هذه المسروقات مما لا يبقي معه أي مجال للإنكار والتنصل من المسؤولية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المسروقات التي أعادها العراق قد أعادها تالفة وغير صالحة للاستخدام، ويتمثل ذلك في المعدات الصحية والأجهزة الخاصة بالمؤسسات المختلفة، وما تمت إعادته لا يتجاوز ٢٠٪ من المسروقات الثمينة التي لا يمكن تقدير أثمانها معنويا وماديا (انظر الصور).

إن المرء يحار كثيرا في تفسير هذا المسلك ومدى اتفاقه مع ادعاءات ودعايات

النظام الصدامي حول حماية الثروة العربية والانتفاع بها وعدالة توزيعها بعد عودة الفرع إلى الأصل كما كان يدعي.

كيف نفسر قيام هذا الأصل المزعوم بالتخطيط والتنفيذ لسرقة الفرع ونهبه وتدميره بحيث يجعل الحياة فيه مستحيلة.

وبعد: فهل استطعنا أن نضع الصورة كاملة أمام العالم. وهل بعد ذلك من شك في هذه الأدلة التي أحكمت قبضتها على الجاني؟

وإذا كان الاعتراف سيد الأدلة فماذا يبقى بعد ذلك للعمل على تقديم هؤلاء الجناة لمحاكمتهم كمجرمي حرب قتلوا وسرقوا ودمروا، وأشاعوا الرعب والخوف من المجهول.. واعتدوا على الحرمات والأعراض وموروثات التاريخ والحضارة، وصنعوا بسلوكهم البربري الوحشي جريمة العصر.. بل كل العصور؟

فهرس الوثائق

وثيقة رقم (١): بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩١ موضوعها نقل توجيه صدام حسين إلى المسؤولين بنقل كل ما يمكن نقله من الكويت إلى العراق.

وثيقة رقم (٢): موضوعها تقرير جرد كلية العلوم بجامعة الكويت، ويعود تاريخ الوثيقة إلى ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٠.

وثيقة رقم (٣): يعود تاريخها إلى ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، وموضوعها الظروف والإشكالات التي رافقت عملية نقل موجودات كلية العلوم/ جامعة الكويت.

وثيقة رقم (٤): وثيقة يعود تاريخها إلى ٦/ ١٢/ ١٩٩٠، وموضوعها سرقة المختبر السيار الموجود ضمن قسم علم الحيوان دون علم عميد الكلية.

وثيقة رقم (٥): بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٠، وموضوعها رسالة بخط يد عدي صدام حسين إلى علي حسن المجيد يطلب فيها الموافقة على نقل المطبعة الخاصة بالنادي العلمي الكويتي إلى بغداد.

وثيقة رقم (٦): بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٩٠، وموضوعها نقل جميع الموجودات من جامعة الكويت، والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال.

وثيقة رقم (٧): بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٩٠، وموضوعها سحب زوارق بحرية من نادي اليخوت إلى مركز علوم البحار بجامعة البصرة.

وثيقة رقم (٨): بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٠، وموضوعها نقل المواد الطباعية والإذاعية والتلفزيونية إلى بغداد.

وثيقة رقم (٩): بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٩٠، وموضوعها إغلاق بعض المراكز الصحية بالكويت ونقل الأجهزة والأدوات الخاصة بها إلى بغداد.

وثيقة رقم (١٠): يعود تاريخها إلى ٢٤/ ٨/ ١٩٩٠، وموضوعها نقل أدوية من ميناء الشويخ إلى أم قصر أو البصرة.

وثيقة رقم (١١): بتاريخ ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، وموضوعها تخصيص شاحنات لنقل المسروقات الطبية من الكويت إلى العراق.

وثيقة رقم (١٢): محضر اجتماع بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٠ عقده المسؤولون العراقيون عن المؤسسات النفطية الكويتية أثناء مدة الاحتلال، خصص الجانب الأكبر منه في بند مستقل لمناقشة عمليات نقل المواد والمعدات من الكويت إلى العراق.

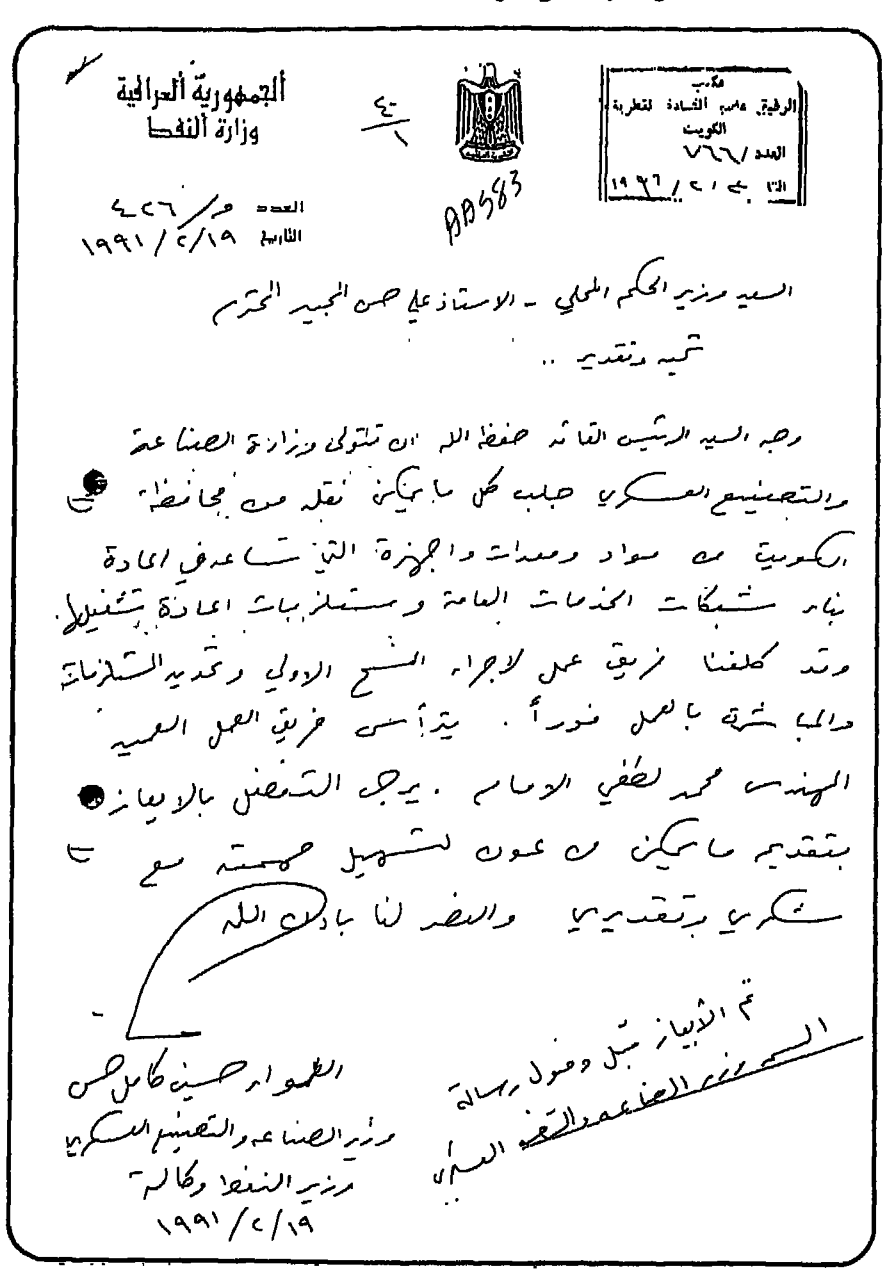
وثيقة رقم (١٣): يعود تاريخها إلى ١٨/ ١١/ ١٩٩٠، وموضوعها قرار حل شركة النقل العام الكويتية.

وثيقة رقم (١٤): يعود تاريخها إلى ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٠، وهي توضح استيلاء الفيلق الثالث العراقي على عدد ١٨ شاحنة تخص الكويت، كما يطلب من المسؤولين العراقيين القيام بنقل باقي الشاحنات إلى العراق.

وثيقة رقم (١٥): بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٠ وهي صادرة من مكتب وزير التجارة وموضوعها بضائع محافظة الكويت حيث يطلب في البند (أ) من الوثيقة وضع اليد فورا على كافة الموجودات من البضائع في جميع الأماكن في الكويت ونقلها إلى العراق.

وثيقة رقم (١٦): وهي صادرة بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩٠ من مكتب محافظ الكويت العراقي علي حسن المجيد وتوضح تفاصيل ما سرق من الذهب من البنك المركزي الكويتي وسوق الذهب وما سرق من بنوك أخرى كالبنك الأهلي الكويتي وأنه تم نقلها بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٩١ إلى البنك المركزي العراقي في بغداد.

وثيقة رقم (١): بتاريخ ١٩/ ٢ موضوعها نقل توجيه صدام حسين إلى المسؤولين بنقل كل ما يمكن نقله من الكويت إلى العراق.



الجمهورية العراقية
وزارة النفط

مكتب
الرفيق عضو القيادة لقطرية
الكويت
العدد/ ٧٦٦
التاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٩١

العدد م/ ٤٢٦
التاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩١

AB583

السيد وزير الحكم المحلي - الاستاذ علي حسن المجيد المحترم

تحية وتقدير ..

وجه السيد الرئيس القائد حفظه الله ان تتولى وزارة الصناعة والتصنيع العسكري جلب كل ما يمكن نقله من محافظة الكويت من مواد ومعدات واجهزة التي تساعد في اعادة بناء شبكات الخدمات العامة ومستلزمات اعادة تشغيل وقد كلفنا فريق عمل لاجراء المسح الاولي وتحديد المستلزمات والمباشرة بالعمل فوراً. يترأس فريق العمل السيد المهندس محمد لطفي الوسام. يرجى التفضل بالايعاز بتقديم ما يمكن من عون لتسهيل مهمته مع شكري وتقديري والنصر لنا باذن الله

الفريق اول حسين كامل حسن
وزير الصناعة والتصنيع العسكري
وزير النفط وكالة
١٩/ ٢/ ١٩٩١

تم الايعاز قبل وصول رسالة السيد وزير الصناعة والتصنيع العسكري

وثيقة رقم (٢): موضوعها تقرير جرد كلية العلوم بجامعة الكويت، ويعود تاريخ الوثيقة إلى ١٩٩٠/١٠/٢٥.

السيد مساعد رئيس الجامعة المحترم

م/ تقرير جرد كلية (الإدارة)

تحية طيبة

إستناداً إلى الأمر الوزاري المرقم ١٥٨١٨ في ١٩٩٠/١٠/١٢ بشأن القيام بمهمة جرد موجودات كلية العلوم بجامعة الكويت، قامت اللجنة بعملية الجرد للأقسام الأكاديمية ولكافة الموجودات المكتبية والمختبرية والعلمية إضافة إلى مكتبة الكلية، وتجدون طياً ثلاث نسخ بهذه الموجودات.

الدكتور رياض عبد الحسين	الدكتور محمد ناصر ياسين محمد	الدكتور ناصر [illegible] عوني	الدكتور [illegible] عبد ال[illegible]
الجامعة المستنصرية	جامعة الكويت	جامعة بغداد	جامعة البصرة
١٩٩٠/١٠/٢٥	١٩٩٠/١٠/٢٥		١٩٩٠/١٠/٢٥

تابع الوثيقة رقم (٢)

السيد مساعد رئيس جامعة الكويت المحترم

٣. مقترحات لجنة جرد كلية العلوم

تحية طيبة

بعد إطلاع أعضاء اللجنة المكلفة بموجب الأمر الوزاري المرقم ١٥٨١٨ في ١٣/١٠/١٩٩٠ على موجودات الكلية من خلال جرد تلك الموجودات، وبعد المناقشة التي جرت بين أعضاء اللجنة، توصلت إلى المقترحات الآتية:

١/ الإبقاء على عينات البكتريا والفايروسات والفطريات والتي تضم مجموعة من السلالات المرضية، وقيام لجنة السيطرة على تداول المواد المحظورة للإشراف على نقلها أو إتلافها.

٢/ نقل موجودات المتحف المركزية والإفادة منها من قبل هيئة المتاحف العراقية.

٣/ الإبقاء على المواد الكيمياوية في مخازن الكلية ومختبراتها وذلك لخطورة نقل معظمها ولحين توفير مخازن نظامية مكيفة حيث أنها تضم مواد قابلة للاشتعال وخطورة التداول لكونها خاضعة لتعليمات لجنة السيطرة على تداول المواد الكيمياوية والبايلوجية.

تابع الوثيقة رقم (٢)

٤- الإبقاء على الحيوانات الموجودة في مربى الحيوانات الموجود في قسم علم الحيوان .

٥- الإبقاء على النباتات الموجودة في البيوت النباتية والزجاجية.

٦- الإبقاء على المجهر الالكتروني وأجهزة Mass Spect. ، NMR لكونها أجهزة حساسة جداً ، والعمل على نقلها عند توفر الإمكانات الفنية ومواقع خزنها أو نصبها دون تعرضها للتلف .

٧- نقل الأدوات والمعدات الزجاجية المخزونة والتي لم تخرج من حاوياتها حيث أن ذلك يوفر لها الحماية وعدم التعرض للتلف، وبعكسه الإبقاء على الزجاجيات المستقلة والموجودة في المختبرات .

الدكتور رياض عبد الحسين
الجامعة المستنصرية
١٩٩٠/١٠/٢٥

الدكتور مؤيد ناصر ياسين محمد
جامعة الكويت
١٩٩٠/١٠/٢٥

الدكتور نادر وديع خوري
جامعة بغداد

الدكتور [illegible]
جامعة البصرة
٢٥/١٠

وثيقة رقم (٣): يعود تاريخها إلى ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٠، وموضوعها الظروف والإشكالات التي رافقت عملية نقل موجودات كلية العلوم/ جامعة الكويت.

التقرير الملخص

عن الظروف والإشكـــالات

التي رافقت عملية نقل موجودات

كلية العلوم / جامعة الكويت

عمادة كلية العلوم

٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٩٠

تابع الوثيقة رقم (٣)

استنادا الى التوجيهات التي صدرت من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن نقل موجودات جامعة الكويت الى جامعات القطر الأخرى ، وبعد صدور توجيهات اللجنة الوزارية المشرفة على توزيع تلك الموجودات بين الجامعات ، [illegible] العلمية .. [illegible] الجامعات [illegible] الموجودات [illegible] والمستلزمات [illegible] الأخرى اضافة الى الأثاث الإداري [illegible] ، وذلك ابتداء من يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٠/١٠/٣١ وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق ١٩٩٠/١١/٢٢ . وقد ساهمت اللجنة المكلفة من ديوان رئاسة الجمهورية بنقل قسم منها ، [illegible] توفير ما استطاعت من أجهزة ومعدات وآليات .

ومن خلال المتابعة الحثيثة والمباشرة والمستمرة لهذه المهمة من قبل اللجنة [illegible] ، نجد تحديد مجموعة معينة من الملاحظات والتي سنوجزها في هذا التقرير لأجل [illegible] تهم المتطلبات اللازمة التي رافقت هذه العملية والتي نلخصها بما يلي :

١- جاء التوجيه بشأن نقل موجودات الجامعة على وجه السرعة وبدون تحديد سقف زمني لذلك وبدون جدول لتنفيذ ذلك سواء ما كان بشأن توزيع الجامعات على مواقع العمل المستفيدة ، أو على مستوى الوقت المتاح لنقل كل منها .

٢- وتأسيسا على ما جاء في الفقرة (١) ولعدم توفر مستلزمات السكن في الكويت وفي الجامعة للأعداد الكبيرة من الموفدين فقد تم التوجيه من اللجنة الوزارية بأن تكون قاعات وغرف الجامعة مواقع لسكن الموفدين ، اذا رغبوا في ذلك . ولذلك فقد بقيت أبواب كلية العلوم ببناياتها الممتدة في الموقع الرئيسي للجامعة . مفتوحة ليلا ونهارا وطيلة الفترة المحدودة سلفا . وكان هذا الموقف متسقا مع ضرورة انجاز مهمة النقل بأقصى سرعة ممكنة ، [illegible] أن وفود الجامعات كانت تعمل في الكلية الى وقت متأخر من الليل .

٣- كانت وفود الجامعات [illegible] دون أن [illegible] صورة واضحة عن طبيعة المهمة وحجمها وظروف العمل واشكالاته . ولذلك كان [illegible] منها ان لم [illegible] [illegible] دون [illegible] لما [illegible] ... [illegible] أمور [illegible] بالعمل [illegible] من التنظيم والأسس العلمية لانجاز مهمة تتطلب ذلك . ولا [illegible] الأهمية التي [illegible] منها ، [illegible] ، [illegible] هذا العمل ربما أثر [illegible] في العمل . كما وقد ترتب [illegible] نقل الكثير من الأجهزة الدقيقة والحساسة الى عمال غير ماهرين بل وحتى على [illegible]

العشوائي والجهل بشكل الأمور ، ومثال ذلك حدوث الرسوب في الأجزاء التي تعرضت أو من المحتمل أنها تعود للأجهزة الخاصة الأخرى التي تم نقلها بالسيارات كشحنة مثل الكراسي والمناضد الحديدية .

٤- لم يشمل الاختصاصات العلمية الأساسية في شؤون الموفدين من أساتذة وفنيين . مما أدى الى عدم تمكين الذين حضروا منهم من نقل الموجودات بمردود ايجابي وبشكل علمي جيد .

٥- لذا فقد ساهمت العوامل الواردة في (٣ ، ٤) مساهمة شديدة في اتلاف عدد لا يستهان به من الأجهزة ، اتلافا كليا أو جزئيا ، ناهيك عن ان قسما من الأجهزة الحساسة والمهمة والمعقدة قد نقلت على وجه السرعة دون ان تشمل بمعيتها أدواتها الاحتياطية ومستلزمات تشغيلها من أدوات ومواد ، وان القليل من الجهات التي ساهمت بالنقل قامت بأخذ " الكاتالوكات " الخاصة بالأجهزة . وان قسما من الأجهزة قد نقل بشكل مجتزء وخاصة تلك الأجهزة التي يعمل عليها الحاسب الآلي وعلى مستوى المواد الكيمياوية فقد تركت كميات لا يستهان بها من المواد البايوكيميائية المهمة والحساسة كالانزيمات وموادها الأساسية والهورمونات والعوامل المساعدة وغيرها . وأكثر من ذلك فان الاهتمام كان يتركز في أغلب الأحيان على نقل الثلاجات والمجمدات والحاضنات بعد تفريغها من محتوياتها من المواد المشار اليها أعلاه .

٦- كما تركت مختبرات قسم النبات والمايكروبايولوجي ، وقسم الحيوان وقسم الكيمياء الحيوية وهي تعج من أوساط زرعية لكائنات مايكروبية كالفطريات والبكتريا والفايروسات دون الاكتراث الى مشاكل التلوث التي قد تنجم عن ذلك .

كما وان أكثر من غرفة من الغرف الحاوية على مواد ومركبات مشعة قد فتحت أبوابها عنوة وتركت كذلك حيث تضم خزانات حديدية وثلاجات تحوي كميات غير معروفة من المواد المشعة وكذلك فان كمية الاشعاع ودرجة تأثيره غير معروفة وبتطلب الفحص على الموقع من قبل الجهات المختصة بذلك .

٧- قامت وفود الجامعات كافة بالتجاوز على فتح بعضها البعض من موجودات المختبرات وغيرها وخلافا للخطة المركزية التي وضعت لهذا الغرض والتي أبلغت بها الوفود تحريريا . وتراوحت تلك التجاوزات بين الحالات الشديدة والحالات البسيطة ... وتمثلت بعضها بالاستحواذ على موجودات المختبرات العائدة لجامعات غير تلك التي قامت بالاستحواذ . ناهيك عن التجاوزات التي حصلت

تابع الوثيقة رقم (٣)

على غرف وقاعات ومختبرات غير مهدمة بعد فتحها عنوة أو رفع الأبواب بكاملها واقلاعها ، ولم يسلم من هذه التحرشات الموجودات الشخصية للعاملين في الكلية من أساتذة وموظفين وشملت كذلك موجودات العمادة ، رغم التوجيهات والتنبيهات التي تكررت على مسامع رؤساء وأعضاء الوفود ! ولكن دون جدوى .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكويـــــت
كلية العلــــوم

العدد / ٦٦٦
التاريخ / ١١ / ١٩٩١

الـى / رئاسة الجامعـــة

م . الموجودات الرئيســة في الكليــة

تحية طيبــة

يرجى التفضل بالعلم بأنه على أثر نقل غالبية موجودات كلية العلوم خلال الشهر المنصرم ، فقد بقيت فيها مجموعة كبيرة من موجودات المختبرات والمستلزمات الاخرى في المخازن والمكاتب والورش وغيرها يمكن اجمالها في أدناه مع تحديد الجهة التي أبقت على بعض الموجودات الرئيسة مع تحديد مواقعها بدلالة الترقيم المؤشر في الخريطة المرفقة .

(١) المجهر الالكتروني : (بناية رقم 35 /)
قامت الجامعة المستنصرية بنقل Transmission Type من وحدة المجهر الالكتروني ، ومعه بعض المعدات والأدوات ، وأبقي على نوع (Scanning) ، علما بأن الباب الرئيسي لبناية المجهر قد أزيل لغرض نقل الجهاز وبقيت عدد من غرف البناية غير موصدة .

(٢) قامت هيئة المعاهد الفنية بنقل موجودات الورشة المركزية للكلية مع موجودات المخازن التابعة لهـا ، وقد أزيل احدى الجدران لاخراج بعض الاجهزة الثقيلة ، وهنالك جهاز ثقيل أبقي في الموقع .

(٣) كان في الكلية ثلاثة أجهزة (NMR) نقل احدها من قبل جامعة البصرة ، والثاني كان به عطل وقد نقلت بعض أجزائه من قبل الجامعة ذاتهـا . وقد ابقت جامعة الموصل جهاز (NMR) قديم في مختبر الاجهزة الدقيقة بقسم الكيمياء . (بناية رقم 41)

(٤) كميات كبيرة من المواد الكيمياوية (مذيبات عضوية شديدة الاشتعال ، أملاح ، مركبات عضويــة ، مواد ومركبات عضوية) في المختبرات والمخازن دون أن ترفع لعدم تهيئة مستلزمات نقلها من قبل فرق العمل التي أوفدتها الجامعات المختلفة ، (وهي من حصص الجامعات المختلفة) .

(٥) أعداد من الاجهزة المختبرية ومستلزماتها في كافة الأقسام العلمية ، وبدرجات متفاوتة . (وهي من حصص الجامعات المحتلة) .

(٦) مجموعة من الحاضنات Growth Chambers , Incubators المجهزة في مختبرات قسم النبات والميكروبيولوجي (بناية ٤١، وبناية 46) ومعها بعض الثلاجات والمعدات الحاوية لاوساط زرعية .

(٧) جهازان لقياس الاشعاع Liquid Scintillation Counter مع جهاز Radio Active Scanner ، في مختبرات قسم الكيمياء الحيوية (بناية رقم 41) ، وهي حصة جامعة بغداد

(٨) جهاز Mass Spectroscopy - عاطل في قسم الكيمياء الحيوية (بناية رقم 41) .

(٩) جهاز Ultra centrifuge في مختبر (210) في قسم الكيمياء الحيوية (بناية رقم 41) من حصة جامعة بغداد . استلمت كلية التربية الثانية مواد تشغيله .

(١٠) ورشة الزجاج التابعة لقسم الكيمياء ، (خلف بناية رقم 42) وهي من حصة جامعة بغداد

(١١) جهازان كبيران لغسل الزجاجيات Glass Washers في النبات والميكروبيولوجي (بناية رقم 45) وثلاثة أجهزة تعقيم ، اثنان منها كبيران (بناية رقم41 - الطابق الثاني) .

(١٢) جهاز لتصنيع النيتروجين السائل ، في قسم النبات / البنايات القديمة (بناية رقم 45) مع جهاز GLC.

(١٣) جهاز لتصنيع الهليوم في قسم الكيمياء / البناية الحديثة (بناية رقم 43)

(١٤) المختبر السيار (بعد أن سرقت اطاراته خلال فترة النقل) وهو من حصة جامعة بغداد ، ويقع خارج بناية (رقم 40) .

(١٥) معدات ومستلزمات وأدوات خاصة بالبيوت النباتية مع أعداد كبيرة من ساتات الظل ، اضافة الى عدد من الحاضنات وثلاجة (بناية رقم 46)

(١٦) أعداد كبيرة من المعدات الزجاجية في كافة مختبرات الاقسام العلمية للكلية وخاصة في أقسام الكيمياء ، والكيمياء الحيوية ، والنبات ، والحيوان ، وفي مخازن تلك الاقسام .

تابع الوثيقة رقم (٣)

(١٧) نماذج من الصخور في قسم الجيولوجي والورشة التابعة له (بناية رقم ٤٤، ورقم 47) . (وهي من حصص جامعات بغداد والموصل وصلاح الدين)

(١٨) حرباني للمواد المشعة في البناية القديمة (رقم 45) فتحنا بابيهما عنوة . حيث تم حزانات حديدية مقفلة وغير معروف نوع المواد المشعة فيها وكذلك كمية الاشعاع .

(١٩) حيوانات مختبرية داخل أقفاصها مع كمية من أغذيتها (البناية رقم 40)

(٢٠) رفوف مكتبة الكلية مع عدد كبير من المستلكات ، اضافة الى الاثاث الاداري في المكتبة مع مجموعة من الكتب القديمة ، وأجهزة المراقبة ، وعدد الموجودات تقع في الطابقين (الثاني والثالث من بناية رقم ٩٩) . وجميعها من حصة جامعة بغداد .

(٢١) موجودات الطابق الثالث من مبنى رقم (٩١) ويضم مكاتب العمادة ورئاسات الاقسام العلمية .
الكيمياء ، الكيمياء الحيوية ، النبات والميكروبيولوجي ، الحيوان ، الرياضيات ، الاحصاء .
وتحوي أثاثا مكتبيا وأجهزة استنساخ وآلات طابعة ومكتبات الاقسام العلمية (رمزية) مع السكرتارية وأجهزة كومبيوتر موزعة كما يلي :

	عدد الغرف	عدد أجهزة الكمبيوتر	آلة استنساخ	آلة طابعة
الكيمياء	٣٨	٥	١	٩
الكيمياء الحياتية	١٤	٣	٢	١
الحيوان	٣٣	٦	٢	
النبات والميكروبيولوجي	٢٧	٨	١	٢
الرياضيات + الاحصاء وبحوث العمليات	٩٠	٨٧	٥	٦
عمادة الكلية	١٥	٢١	١	٧

أما قسمي الجيولوجي والفيزياء ، فقد أتلفت أقفال كل أبواب المكاتب ورفع أثاث معظم المكاتب دون علم الكلية والجامعة ، لكونهما تقع في بناية مستقلة عن بناية العمادة ، وتتداخل فيها مواقع المكاتب ومواقع المختبرات

(٢٢) منظومة القدرة التعويضية - UPS - لمختبر الليزر (بناية 43) / حصة جامعة بغداد .

(٢٣) منظومة تبريد خاصة بمختبر الاحصاء الرياضي (بناية ٩١) / جامعة بغداد

(٢٤) كافيتريا الاساتذه في الطابق الثالث من سانة رقم (٩٩) وتضم (٢١) طاولـه و (١٢٢) كرســي ومعدات متكاملة لاعداد الطعام والخدمه .

(٢٥) عدد كبير من أجهزة التكييف الاعتيادية والوحدات المنفصلة Split Units

وعلى ضـوء هذا الاستعـراض العام للموجودات الرئيسية فاننا نقترح ما يلـي

أولا : مفاتحة سلطة الطاقة الذرية لتهيئة وفد فني لدراسة واقـع المواد المشعـة الموجودة في أكثر من موقـع ومحاولة الافادة من الموجودات أو التخلص من النفايـات

ثانيـا : التنسيق مع وزارة الصحة لاجراء كشف من قبل الاجهزة المختصة على واقع المختبرات التي انتشرت فيها أوساط زرعية بكتيرية وفايروسية وفطرية لمعرفة درجة التلوث الناتجة عن الاهمال في التعامل مع تلك الاوساط عند رفع حاوياتها من ثلاجات وغيرها من قبل فرق العمل الموفده من الجامعات والعمل على معالجته بشكل صحيح.

ثالثـا :. تشكيل فرق عمل متخصصه في المجالات العلميـة :

الكيميــــــاء
علم الحيــــــوان
علم النبات والميكروبيولوجـي
علم الفيــــزيـاء
علـــــم الارض
الكيمياء الحيويـــــة

للعمل على نقل الموجودات المتبقية في المختبرات من موادوأجهزة وطرق علمية وفنية صحيحة ، لغرض الافادة منها وتوفير مبالغ طائلة قد تصرف لغرض شراء مثيلها مستقبلا ، ولتجنب الحوادث التي قد تنجم عن تعرضها للعبث وانتقاء اجزاء منها من جهات متعرضه لسوء تقدير ذات مســاس بالامـــــن .

رابعـا :.. الإفادة من موجودات البيوت النباتية من قبل الجامعات التي تمتلك حدائق نباتية أو بيـوت زجاجيـــــة .

تابع الوثيقة رقم (٣)

خامساً : معالجة الجهات ذات الاختصاص ولديها القدرة على حل :

١. جهاز تصنيع النايتروجين السائل

٢. جهاز تصنيع الهليـــــوم

وكلاهما يتطلبان جهداً فنياً متميزاً ومتكاملاً مع توفر امكانية الافادة منهما بعد نصبهما بشكل صحيح وسليم في الموقع الجديد .

سادساً : أما محتوى الموجودات العلمية وغيرها فيترك للجهات المعنية في الوزارة أو الجامعات مهمة تهيئة مستلزمات نقلها ، وتهيئة أماكن مناسبة وكافية لخزن أو نصب أجهزة الكمبيوتـــــر المتنقـــــلة .

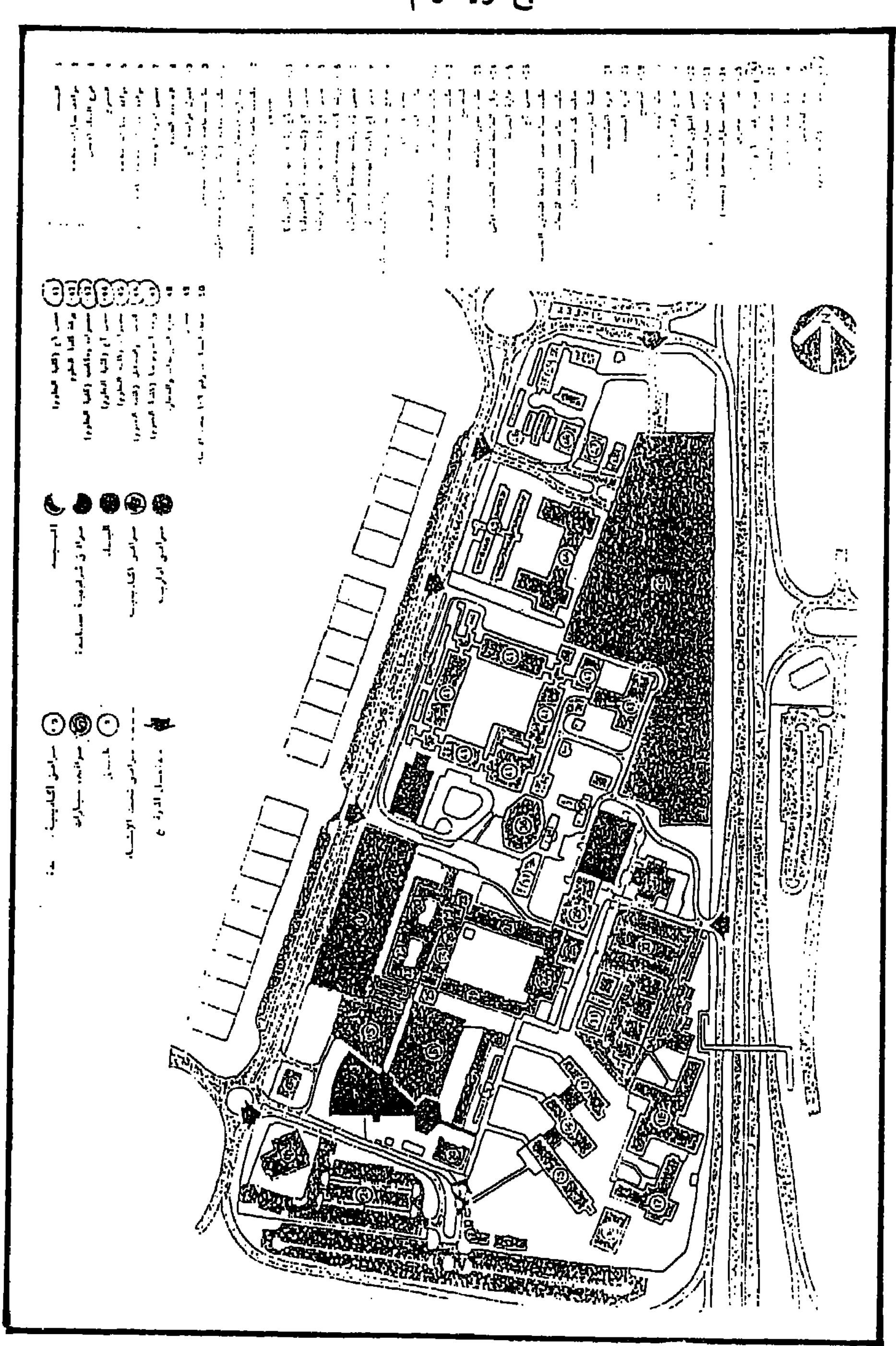
وتفضلــوا فائق الاحترام والتقديـــر ،،

الدكتور عدنان ياسين محمـــــــد
العميـــــــد بالوكالـــــــة

المرفقـــات :

خارطة بموقع وبنايات كلية العلوم

تابع الوثيقة رقم (٣)



وثيقة رقم (٤): وثيقة يعود تاريخها إلى ٦/ ١٢/ ١٩٩٠، وموضوعها سرقة المختبر السيار الموجود ضمن قسم علم الحيوان دون علم عميد الكلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهوريه العراقيه
وزاره التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسه جامعه الكويت
عماده كليه العلوم

العدد : ٣٦٣
التاريخ : ٦/١٢/١٩٩٠

السيد مساعد رئيس الجامعه المحترم

م. تجاوز

تحيه طيبه،

سبق وأن جرت عمليه توزيع موجودات كليه العلوم من قبل اللجنه الوزاريه المكلفه بذلك ،وتحديدا في يوم ٢٢/١٠/١٩٩٠ ،وقامت الفرق من قبل الجامعات كافه بنقل كل أو بعض حصصها من تلك الموجودات.

ومن الاجهزه والمعدات التي لم تستلم كان المختبر السيار الموجود ضمن قسم علم الحيوان ،وقد فوجئنا يوم ٢/١٢/١٩٩٠ بأنه قد أخذ دون علم عماده الكليه أو رئاسه الجامعه وكما علمت ذلك من السيد مساعد رئيس الجامعه.

ولما كان هذا التصرف يعد مخالفه وتجاوز على المؤسسه التي نعمل فيها وابتعاد عن صيغ التعامل الصحيح في أي مجال رسمي ،ولما كانت عمليه تسليم مثل هذه الموجودات من مسؤوليه عماده الكليه ورئاسه الجامعه ،لذلك أرجو الطلب من الوزاره التحقيق في هذا الموضوع ومعرفه مصير هذه المعدات ومحاسبه المتجاوز أو المتجاوزين.

مع التقدير

الدكتور عدنان ياسين محمد
عميد كليه العلوم بالوكاله

نسخه منه الى :
ملف الكتب الصادره
الملف الخاص

وثيقة رقم (٥): بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٠، وموضوعها رسالة بخط يد عدي صدام حسين إلى علي حسن المجيد يطلب فيها الموافقة على نقل المطبعة الخاصة بالنادي العلمي الكويتي إلى بغداد.

غدي صدام حسين

موافق على نقلها ونعتبر ملكيتها كذلك للجنة الاولمبية
٥/١٠
الرفيق ...
٧/١٠/١٩٩٠

العم علي الحسن المحترم :
تحية خالصة .
وبعد ..
في الوقت الذي ابعث به اليك بالتهاني الخالصة المفعمة
بكامل المحبة من ابن شقيقك ... الحبيب
في مثل هذه الظروف الصعبة .
هنالك مطبعة عائدة الى نادي يعرف بالنادي العلمي ، ولما
كانت اللجنة الاولمبية العراقية في امس الحاجة لكونها تمتلك
جريدة خاصة بها ، واسميت هذه الجريدة باسم الرئيس القائد
مع الاربعة صحف الاسبوعية واصدارات الـ "85" صحيفة المختلفة
الباقية ، فقد ارسلت في طلب هذه المطبعة واعلمونا من
هنالك في محافظتنا بانه ليس بالامكان سحبها الا بامر
من شخص مسؤول ، فعند ذلك ارسلت مجموعة من
المهندسين لتفكيكها وارسالها الى بغداد في المرة الثانية
الا ان المسؤول عن محافظتنا قال ان الاستاذ علي هو المسؤول
فامرت الجميع بعدم تفكيكها حرصاً على العلاقة بينك .
والرجاء هو المساعدة في هذا الموضوع خدمة للحركة الرياضية
علماً يا عمي العزيز انها ستكون ملكاً للجنة الاولمبية
العراقية وليس لشخص مستقبل في الممتلكات الثابتة
في وزارة المالية .
تقبل سلامي الخالص

90/10/5

وثيقة رقم (٦): بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٩٠، وموضوعها نقل جميع الموجودات من جامعة الكويت، والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال.

الجمهورية العراقية

العدد / م خ ك / ٢٩٧

سري ومستعجل

التاريخ / ١٣ /ربيع الاول / ١٤١١ هـ

٢ / ١٠ / ١٩٩٠ م

الى / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مكتب الوزير

وزارة التربية / مكتب الوزيـــــر

وزارة النقل والمواصلات / مكتب الوزير

م/ نقل مـــــواد

تنسب نقل جميع الموجودات وبكافة انواعها من جامعة الكويـــت والكليات والمعاهد والمدارس الثانويه والمتوسطه والابتدائية وريـــاض الاطفال الفائضه عن الحاجه من محافظة الكويت الى ما يقابلها فـــي محافظات القطر الاخرى وبشكل عاجـل .

للتفضل بالاطلاع واعلامنـــا .. مع التقديـــر .

الرفيـــق

علي حسن المجيـــد

عضو القيادة القطريـــــة

/ تشرين اول / ١٩٩٠

أ/ صحنت
أطلاع الاجهزه الامنية

نسخه منه الى /

الرفيق الدكتور سعدي (؟) ابراهيم الحسن ـ يرجى التفضل بالاطلاع ودمتم .

وثيقة رقم (٧): بتاريخ ٢٤/٩/ ١٩٩٠، وموضوعها سحب زوارق بحرية من نادي اليخوت إلى مركز علوم البحار بجامعة البصرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد الكويت للابحاث العلمية — Kuwait Institute for Scientific Research

التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٠م — Date :

مرجع رقم : ٤٣/٣٦/٩٠ — Ref. No. :

الى / قيادة اللواء السادس البحرية

م / سماح

استناداً الى موافقة عضو القيادة القطرية الرفيق علي حسن المجيد حول سحب زوارق بحرية من نادي اليخوت الى مركز علوم البحار - بجامعة البصرة يرجى تفضلكم بالسماح الى الفريق المكلف بنقل الاجهزة والمعدات التابعة لها لغرض نقلها الى الى مركز الجامعة بالبصرة . شاكرين تعاونكم معنا ،

د . نجاح عبود حسين

مدير عام

معهد الكويت للابحاث العلمية .

٢٤ / ٩ / ١٩٩٠

ص.ب ٢٤٨٨٥ الكويت ـ الصفاة 13109 تلفون ٤٨٣٠٢٧٦ ـ ٤٨٣٠١٢٥

وثيقة رقم (٨): بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٠، وموضوعها نقل المواد الطباعية والإذاعية والتلفزيونية إلى بغداد.

FACE 68

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

العدد / م خ ك / ١٠١

التاريخ / ٢٧ / ٩/ ١٩٩٠

الى / قيادة الجيش الشعبي لمنطقة الكويت

م/ نقل مواد

نوافق على نقل المواد الطباعية والاذاعية والتلفزيونية من الكويت الى بغداد وتسليمها الى موسسات وزارة الثقافة والاعلام نرجو اتخاذ ما يلزم وتسهيل مهمة النقل ودمتم .

الرئيس

علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية

٢٧/ ايلول / ١٩٩٠

نسخه منه الى /ـ

ممثل وزارة الثقافة والاعلام في محافظة الكويت /كتابكم المرقم ١٠٤٠ في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٠ رجاء .

وثيقة رقم (٩): بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٠، وموضوعها إغلاق بعض المراكز الصحية بالكويت ونقل الأجهزة والأدوات الخاصة بها إلى بغداد.

١٩١
٢٤/١٦ 8/٩/52

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية
وزارة الصحة

الدائرة / صحة الكويت
القسم / الامور الاداريه
العدد / ٧٢٩
التاريخ / ١٥ / ٩ / ١٩٩٠م
الموافق / / / ١٤١١هـ

الى / الرفيق علي حسن المجيد عضو القيادة القطرية المحترم

م / نقل مراكز صحيـــة

بناء على دراسة حاجة محافظة الكويت للمراكز الصحية تقرر غلق المراكز الصحية المدرجه بالقائمة المرفقة طيا وبعد المداولة مع السيد وزير الصحـــة ارتأى نقل الاجهزة والمستلزمات والاثاث والادوية الى بغداد راجين الموافقة على ذلك .مع فائق التقدير .

د . عبد الجبار عبد العباس
المدير العام المشرف على دائرة صحة الكويت
١٥/٩/١٩٩٠

صورة منه الى /
وزارة الصحة / مكتب الوزير للتفضل بالعلم لطفا
مكتب المدير العام
قسم الامور الادارية / الخدمات الادارية السيد حسن جماز مع الاوليات

موافق

وثيقة رقم (١٠): يعود تاريخها إلى ٢٤/٨/١٩٩٠، وموضوعها نقل أدوية من ميناء الشويخ إلى أم قصر أو البصرة.

سري وشخصي :

العدد / / / ٢٠٧

التاريخ ٢٤/ ٨/ ٩٩٠
/ / ١٤١١هـ

الى / الرفيق علي حسن المجيد عضو القيادة القطرية المحترم

م/ عقد لقاء

....

نهديكم اطيب التحيات :

نود ان نحيطكم علما بما يلي :

تم بتاريخ ٢٣/ ٨/ ٩٩٠ عقد لقاء مع السيد وزير الصحة في البصرة ومناقشة واقع حال المؤسسات الصحية في الكويت وامكانية الاستفادة من الفائض من الكوادر الفنية والاجهزة الطبية والخدمية والادارية وعليه نقترح ما يلي :

١. نرجو موافقتكم على مناقلة الاجهزة الطبية واللوازم الفائضة وسيتم اعداد قوائم بالفائض منها واستلامها وتسليمها الى وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية وحسب السياقات المتبعة.

٢. توجد كميات من الادوية المستوردة في ميناء الشويخ ان نسهم الموافقة على نقلها الى ميناء ام قصر او البصرة واستلامها من قبل المخازن المركزية التابعة للشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية .

٣. ايد السيد وزير الصحة تنفيذ الفقرتين (١) و(٢) بعد استحصال موافقة سيادتكم

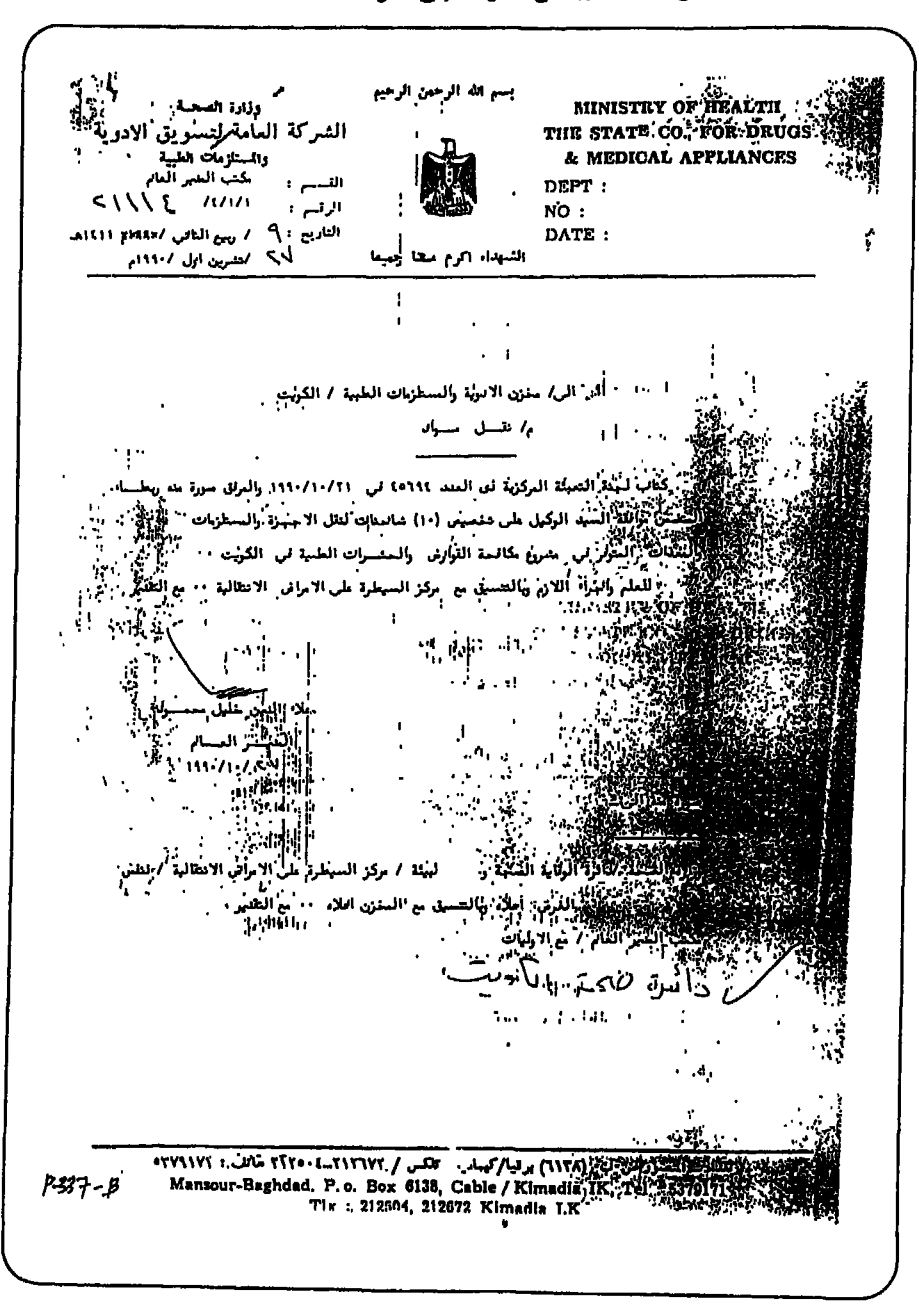
راجين التوجيه بشأن الموضوع مع فائق التقدير..

د. عبد الجبار عبد العباس
المدير العام المشرف على
دائرة صحة الكويت
٢٤/ ٨/ ٩٩٠

نعم
علي حسن المجيد

صورة منه الى /
مكتب المدير العام المشرف

وثيقة رقم (١١): بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٠، وموضوعها تخصيص شاحنات لنقل المسروقات الطبية من الكويت إلى العراق.



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة
الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية
القسم : مكتب المدير العام
الرقم : ٢١١١٤ /٦/١/١
التاريخ : ٩ / ربيع الثاني /١٤١١هـ
٢٧ /تشرين اول /١٩٩٠م

MINISTRY OF HEALTH
THE STATE CO. FOR DRUGS
& MEDICAL APPLIANCES
DEPT :
NO :
DATE :

الشهداء اكرم منا جميعا

الى/ مخزن الادوية والمستلزمات الطبية / الكويت

م/ نقــل مــواد

كتاب لجنة التعبئة المركزية في العدد ٤٥٦٩٢ في ١٩٩٠/١٠/٢١ والمرفق صورة منه ربطا المتضمن موافقة السيد الوكيل على تخصيص (١٠) شاحنات لنقل الاجهزة والمستلزمات والمعدات المتوفرة في مشروع مكافحة القوارض والحشرات الطبية في الكويت ..

للعلم واجراء اللازم بالتنسيق مع مركز السيطرة على الامراض الانتقالية .. مع التقدير.

علاء الدين خليل محمود
المدير العام
١٩٩٠/١٠/٢٧

لجنة / مركز السيطرة على الامراض الانتقالية / للتفضل
... دائرة الوقاية الصحية و
... للغرض اعلاه بالتنسيق مع المخزن اعلاه .. مع التقدير.
مكتب المدير العام / مع الاوليات

دائرة صحة الكويت

... المنصور - بغداد ص.ب (٦١٣٨) برقيا/كيماديا تلكس / ٢١٢٥٠٤-٢١٢٦٧٢ هاتف: ٥٣٧٩١٧١
Mansour-Baghdad. P.o. Box 6138, Cable / Kimadia IK, Tel. 5379171
Tlx : 212504, 212672 Kimadia I.K

P337-B

وثيقة رقم (١٢) : محضر اجتماع بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٠ عقده المسؤولون العراقيون عن المؤسسات النفطية الكويتية أثناء مدة الاحتلال، خصص الجانب الأكبر منه في بند مستقل لمناقشة عمليات نقل المواد والمعدات من الكويت إلى العراق .

محضر اجتمـــــاع

بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٠ الساعة التاسعة صباحا " عقد اجتمـــاع برئاسة السيد المدير العـام وعضوية كل من السادة مدراء ورؤســاء اقسام لمصانـع خور الزبير والنداء وتم مناقشة الفقرات التاليه :ــ

١ــ الوضع التنظيمي
٢ــ تبادل الخبــرات
٣ــ هياكل المنتسبين
٤ــ عمليات نقل المواد والمعدات من مصانع النداء الى مصانع خور الزبير

تناول السيد المدير العام مواضيع انسجام المسؤوليات الجديدة في الوقت الحاضر لان قطرنا يمر بمرحلة حرجة تتطلب من الجميع المتابعة المستمرة وانجاز الاعمال في اوقاتها المحددة دون تأخير طالما تم ضم مصنع النداء الى منشأتنا وضم معمل الروغتين الذي يغذي اماكن عديدة للشرب ومركز ادارة التسييــــــر بالخدمات الادارية الاخرى التي تقدم الخدمات الى المشاريع الصناعية الموجودة في المنطقــة .
مثال لذلك : الكهرباء ، الماء ، الاتصالات ، الخدمات الاداريه والبلديه ، توزيع الاراضي واي امور اخرى اضافة الى المركز المالي والاداري المستقل .

اولا " : تم مناقشة هياكل العاملين لكل معمل مدير مصنع بمساعده اشخاص من مدراء الدوائر المعنيه ــ انتـــاج صيانه ــ ادارة ــ ماليه ــ رقابــه ــ مخـــازن .

ثانيا " : نوقش موضوع توقف معمل الروغتين حاليا " وتم الايعاز باعادة الكهرباء وتصليح بعض الاماكن واعادتها الى الوضع السابق للتهيؤ لعملية التشغيل وخاصة تحوير وترسيم الشد الشبكة لغرض تسهيل عملية التعبئة بالسرعة المالوفة ومن داخل سياج المعمل وتحديد وكلاء للبيع في محافظة البصــــرة بعد استحصال موافقة المحافظة وعلى ضوء مايستجد من تقارير الفحص المختبري الخاص بماء الشرب السائد لمشروع القبس الصافي ويتم الاتصال بالمحافظة عن طريق السيد مدير الانتاج والمدير التجارى

ثالثا " : عمليات نقل المواد .

نوقشت كيفية نقل المواد من محافظة الكويت الى مصانع خور الزبير وضرورة برمجة هذه العمليه وتحديد سقف زمني لذلك وحددت بما يلي :ــ

١ــ عملية نقل المواد من مصانع النداء / وتكون ضمن مسؤولية واشراف المدير التجارى ومدير المخـــازن لمصنعي الخور والنداء على ان يتم جرد المواد حسب الاصول . ويتم تأجير شاحنات وتحديـــد الكادر اللازم مع الانتاج . اما المواد المشمولة بالنقل فهي : المواد الكيمياويه ــ الزيوت ــ سماد اليوريا ــ الانابيب وملحقاتها ــ وابرات اللحام ــ المواد المختبريه أن وجدت ــ المنازل الحرارى ــ المواد المتنوعه من اصباغ والسمنت الحراري ــ الادوات والاجهزة الطبية ــ اجهزة الفحص الهندسي . مع مواد المخزن المبرد بعد ان يتم تهيأة حاويه مبرده في موقع الخور .

تابع الوثيقة رقم (١٢)

٢ـ نقل المواد من ادارة الشعيبة / المواد التي تتمثل (الرتوش (الدكس)) لحفظ المواد الاحتياطية والمختبرية وتتم ونقل اضافة الى النشب ومواد الهندسة المدنية ـ القابلوات ـ انابيب ومعلقات حـ انبيبات شخصية ـ شافطات الهواء واجهزة الاليات في الورشة والمتبقي من المواد الاحتياطية الورشة المتنقلة (مينو) الاليات الثقيلة ـ البدالة ـ اجهزة اللاسلكي ـ منظومة التحسس (الانارة) ـ الاذاعة ـ السماعات ويتم ذلك باشراف السيدين سعد شربي وفؤاد كاظم : وتنسب عليه النقل بواسطة سيارات المنشأة وكادر من الانتاج ، بالتنسيق مع دائرة خور الزبير المعنية لتهيأة المستلزمات المطلوبة ، ويتم اخراج المواد واستلامها حسب الاصول والصلاحيات .

٣ـ نقل المواد من مركز الادارة في مركز الكويت : المواد التي تتمثل في الحاسبات ـ اجهزة الاستنساخ الاميلينايز منظومة الكاميرات الامنية ـ الثلاجات ـ الخزانات الحديدية (القاصات) .

٤ـ المواد المنقولة من مخازن الدوحة هي :ـ
زيوت ، انابيب :ـ كازكيت ـ صمامات ـ سلكون ملالي ـ مواد كهربائية ولغرض تحديد التفاصيل يوفد السادة علي احمد يسر وفوزي عباس بالكشف الموقعي على ان يكون السيد علي احمد يسر بالاشراف على عملية النقل بعد تحديد مجموعة لهذا الغرض وترتيب المستلزمات ومن ضمنها نوع السيارات المطلوبة .

رابعا " : الفصل المالي :ـ
نوقش موضوع الفصل المالي لمعمل الكلورين والملح التابع الى المنشأة العامة للبتروكيمياويات وضرورة انهاء الموضوع وقد حدد ان يكون يوم الاحد موعد اجتماع بين الادارات المالية ـ الرقابة ـ التابعة مع الجهات المعنية في المنشأة المذكورة لغرض التداول وانهاء الموضوع بين الطرفين بعد جلب كافة السجلات والمستمسكات الموجودة في مصانع البدا على ان تكون النسبة المعتمدة وهي ١٠٪ من الموجودات .

خامسا " : ضرورة تهيأة مخازن مبردة للمواد المشروطة في التبريد التي تنقل من الكويت الى مصانع خور الزبير وتم تحديد مكان النقل القديم للمواد الكيمياوية المختبرية ، ويتم تهيأة حاوية مبردة للمواد الاخرى ولايتم نقل المواد المبردة في حالة عدم وجود اماكن مخصصة لها كونها سريعة التلف الا بعد اعداد هذه الاماكن .

سادسا " : تحديد مهام الكادر لاغراض نقل المواد الموجودة حاليا " في مصانع البدا وتعزيزه بكوادر اخرى ان تطلبت العملية ذلك وينقسمون الى مجموعتين ـ المجموعة الخاصة بنقل المواد من مصانع البدا ومجموعة اخرى من مخازن ادارة الشعيبة والاماكن الاخرى وبالتنسيق بين مديريات المنشأة المعنية .

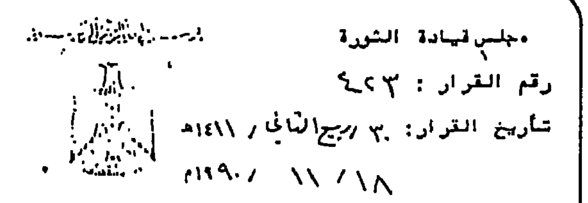
سابعا " : ضرورة ارسال عنصر رقابي الى مصانع البدا والتبادل مع شخص باخر اسبوعيا " بصدور امر تنسيب بذلك

ثامنا " : ضرورة تبادل ونقل الخبرة والمعلومات الفنية في مصانع البدا الى الاعمال التي تمارس في عمليات التشغيل والصيانة وكذلك التشغيل .

التوقيع

هشام رشيد ابراهيم
المدير العام

وثيقة رقم (١٣): يعود تاريخها إلى ١٨/ ١١/ ١٩٩٠، وموضوعها قرار حل شركة النقل العام الكويتية.



مجلس قيادة الثورة

رقم القرار : ٤٢٣

تاريخ القرار: ٣٠ ربيع الثاني / ١٤١١هـ

١٨/ ١١/ ١٩٩٠م

قرار

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور،

قرر مجلس قيادة الثورة مايأتي : -

أولا: تحل شركة النقل العام الكويتية وتؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة وحقوقها والتزاماتها الى المنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد .

ثانيا: تمارس المنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد اضافة الى مهامها المقررة قانونا مايأتي :

١. مهام وواجبات الشركة المنحلة.

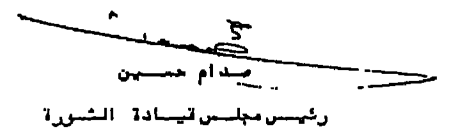
٢. عمليات نقل المسافرين بين بغداد ومحافظات القطر .

ثالثا: تعتبر صلاحيات سحب الودائع المصرفية الخاصة بالشركة المنحلة الممنوحة لمنتسبيها ملغاة من تاريخ ١٩٩٠/٨/٢.

رابعا: لايعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القرار .

خامسا: لوزير النقل والمواصلات اصدار التعليمات المقتضية لتنفيذ هذا القرار .

سادسا: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء المختصون والجهات ذات العلاقة تنفيذه .



صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

وثيقة رقم (١٤): يعود تاريخها إلى ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٠، وهي توضح استيلاء الفيلق الثالث العراقي على عدد ١٨ شاحنة تخص الكويت، كما يطلب من المسؤولين العراقيين القيام بنقل باقي الشاحنات إلى العراق.

١٩٩٠/١٠/٢٤

الجمهورية العراقية

مجلس قيادة الثورة

جهاز المخابرات

سري

IRAQI INTELLIGENCE SERV

IIS

العدد/ ١٠/ ١٢/ ٢٨٨٥

التاريخ/ ٢/ ربيع٢/ ١٤١١هـ

١٩٩٠/١٠/٢١م

الى/ ديوان الرئاسة

م/ أجابة

٤٤٢٥

٩٠/١٠/٢١

كتاب ديوانكم الموقر ذي العدد م ع/٥/١٧٥٧ في ١٩٩٠/٩/١٣. نود اطلاعكم على الاتي :-

١. ان ملكية شركة القاطي للمقاولات تعود للكويتي احمد عبدالله القطان والفلسطيني الاصل امريكي الجنسية شوكت جميل دلال، والاخير مبعد من الكويت والمتداول داخل الكويت ان ملكية الشركة الحقيقية تعود (لـ مبارك) ابن تارين الكويت.

٢. كان للشركة اعلاه قبل عام ١٩٨٧ (٢٠٠) شاحنة نوع شتاير حمولة ٦٠ طن وقد تعاقدت مع الشركة العالمية للخدمات والتي تعود ملكيتها للاردني احمد حمزوش السبع عام ١٩٨٨ على بيع مئة شاحنة بموجب عقد بيع وايجار ولمدة سنتين وبقي لشركة القاطي مئة شاحنة استخدمت (٣٠) منها للعمل على خط بغداد - الكويت (واستولى الفيلق الثالث على (١٨) منها وباقي الشاحنات والبالغة (٥٢) شاحنة في كراج الشركة بدون اطارات.

٣. في ذمة الشركة العالمية لشركة القاطي مبلغ (١٥٠) الف

(١ - ٢)

سري

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العراقية

مجلس ..... م

قيادة الثورة

جهاز المخابرات



سري

IRAQI
INTELLIGENCE
IDIS

العدد /

التاريخ /　　/　　/ ١٤ هـ

/　　/ ١٩ م

دينار كويتي تقريبا مستحقات العقد المبرم بين الطرفين .

٤. اتضح لنا خلال التحقيق ان مدير الشركة العالمية لخدمات النقل البري اللبناني نبيل فكتور كرم كان ينوي نقل شاحنات شركة الشاطئ للمقاولات خارج الكويت بدعوى انه قد اتفق شفهيا مع مدير شركة الشاطئ على ذلك .

٥. عليه نقترح على ديوانكم الموقر ان يتم الايعاز الى وزارة المواصلات او من تنسبونه لسحب بقية الشاحنات العائدة لشركة الشاطئ والاستفادة منها في القطر .

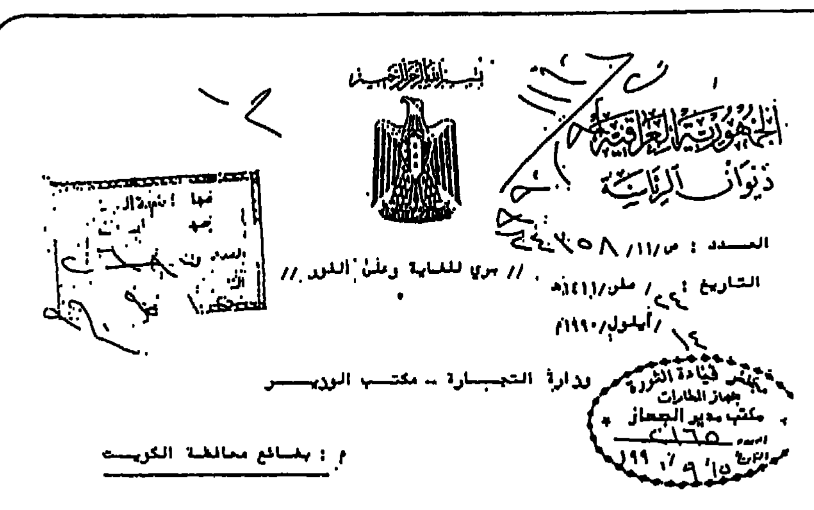
للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .

ا / ١ .

مدير جهاز المخابرات

١٩٩٠/١٠/٢١

وثيقة رقم (١٥): بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٠ وهي صادرة من مكتب وزير التجارة وموضوعها بضائع محافظة الكويت حيث يطلب في البند (أ) من الوثيقة وضع اليد فورا على كافة الموجودات من البضائع في جميع الأماكن في الكويت ونقلها إلى العراق.



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية
ديوان الرئاسة

// سري للغاية وعلى الفور //

العدد : ص/١١/ ٨٥٢٠٤٤٦
التاريخ : ٢٤/ صفر/١٤١١هـ
١٤/ أيلول/١٩٩٠م

مجلس قيادة الثورة
جهاز المتابعة
مكتب مدير الجهاز
العدد
التاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٩٠

وزارة التجارة ـ مكتب الوزير

م : بضائع محافظة الكويت

اشارة الى كتابكم المرقم ٦٤٠/٦/١ والمؤرخ في ١٩٩٠/٩/١١ ، والحاقا بكتبنا وبرقياتنا كافة بخصوص الموضوع في اعلاه .

تقرر ما يأتي :

١ . تشكيل لجنة مركزية لجرد وتقييم ونقل البضائع من محافظة الكويت برئاسة السيد وزير التجارة وعضوية ممثلين عن :
- وزارة التجارة
- وزارة النقل والمواصلات
- وزارة الدفاع
- ديوان الرقابة المالية
- مديرية الامن الاقتصادي

وللجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من المختصين في الوزارات والدوائر المختلفة، ..)

٢ . تتولى اللجنة في اعلاه ما يلي :

أ ـ وضع اليد فورا على كافة الموجودات والبضائع الموجودة في الموانئ والمخازن (باستثناء محلات البيع بالتجزئة) والمجمعات الحكومية ، وبغض النظر عن عائديتها ، وتأمين الحراسات اللازمة لها .

ب ـ جرد الموجودات والبضائع والمواد الموجودة في الموانئ والمطارات المذكورة في الفقرة (أ) في اعلاه واعداد الكشوفات الاصولية بأعدادها وكمياتها وانواعها .

(١ ـ ٢)

وثيقة رقم (١٦): وهي صادرة بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩٠ من مكتب محافظ الكويت العراقي علي حسن المجيد وتوضح تفاصيل ما سرق من الذهب من البنك المركزي الكويتي وسوق الذهب وما سرق من بنوك أخرى كالبنك الأهلي الكويتي وأنه تم نقلها بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٩١ إلى البنك المركزي العراقي في بغداد.



« سري للغاية »

مكتب الرفيق علي حسن المجيد المحترم

م/ خزائنه

أود أن أشير إلى هاتفكم المؤرخ في ١٥/١/١٩٩١ على كتاب رئاسة الجمهورية - السكرتير المرقم ٢٧٧/ك في ٧/١/١٩٩١ وبعد الاتصال بالسيد طارق التكريتي نائب محافظ البنك المركزي العراقي والسيد سامي العبيدي من الإدارة العامة لمصرف الرافدين المكلف ضمن لجنة مشكلة بأمر رئاسة الجمهورية تبين ما يلي:

قامت اللجنة المشكلة بأمر رئاسة الجمهورية بنقل (٦٠) قاصة إلى البنك المركزي العراقي - بغداد وأودعت ١٦ كيس من محتويات سوق الذهب تضمنت مخشلات وذهب ومعادن أخرى لدى هذا البنك وقد تم نقلها إلى البنك المركزي العراقي - بغداد بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ هذا وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى السيد وزير المالية حسبما أوضح ذلك هاتفياً السيد سامي العبيدي بتاريخ ١٠/١/١٩٩١ كما علمت بأن هنالك خزائن أخرى موجودة في البنك الوطني - فرع سوق الذهب تقوم بنقلها لجنة أخرى مشكلة بأمر السيد مدير جهاز المخابرات على نقلها إلى البنك المركزي العراقي - بغداد

مع التقدير

وكيل المحافظ
١٥/١/١٩٩١
عباس يحيى الحائري

ردمك :٨-٣٠-٣٢-٩٩٩٠٦